مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 28، العدد (2)، ص ص 191 - 231، الرياض (2016م/ 1437هـ)

حَوسَبةُ أُصُولِ الفِقه: «عرضٌ وتقويم»

هشام بن محمد بن سليمان السعيد*

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(قدم للنشر في 08/ 10/ 1436هـ؛ وقبل للنشر في 08/ 11/ 1436هـ)

المستخلص: قدمت التقنيات الحاسوبية خدمات جليلة للعلوم، وكان لها أثر كبير في إثراء علوم الشريعة بشتى صورها. ومن العلوم الشرعية التي أفادت من هذه التقنية: علم أصول الفقه وما يتصل به من القواعد الفقهية، والفروق، والتخريج الفقهي. وقد برزت قواعد البيانات وما تفرع عنها من النصوص والوسائط والمواقع والتطبيقات لتقرّب هذا العلم لطالبيه، وتكشف عن مزاياه بقدرات جديدة لم تكن للباحثين من قبل، من حيث الدقة في النتيجة، والقوة في الاستقراء، مما فتح آفاقاً رحبة للباحثين في علم الأصول، وأسهم في تذليل عقبات كثيرة تعرض لهم. وقد حاول الباحث تفسير حوسبة أصول الفقه، وبيان صورها، وأثرها في إثراء هذا العلم، مع عرض أهم التطبيقات البرمجية التي خدمت هذا العلم، وتناولها بالتقويم، وقدّم البحث جملة من التوصيات التي تنبغي مراعاتها في سبيل حوسبة أتقن لعلم أصول الفقه.

الكلمات المفتاحية: حوسبة، التقنية، أصول الفقه، القواعد، العرض، التقويم.

Computerization of the Discipline of Jurisprudence: Presentation and Evaluation

Hesham Mohammed Alsaeed*

Imam Mohammad Ibn-Saud University

(Received 24/07/2015; accepted for publication 23/08/2015.)

Abstract: This research is concerned with the virtues of computerizing the discipline of Islamic *fiqh* (jurisprudence). Computer technology has rendered immensely great services to sciences, including the foundations of *fiqh* and related rules, differences and documentation. In the field of *fiqh*, related databases have been developed, and so have related texts, media, sites and applications. Computer advances are facilitating access *to fiqh* sciences and issues. They have provided current researchers with new techniques, securing greater accuracy, inductive competency, and hence opening new horizons for *fiqh* researchers, and overcoming many frequently encountered obstacles. The present research attempts to explain the computerization of the discipline of *fiqh* foundations, to show its forms and its contribution to the discipline, and to demonstrate and evaluate the most important related applications. The research makes a number of recommendations deemed good for more competent computerization of the discipline of *fiqh foundations*.

Keywords: computerization – *fiqh foundations* – technology – evaluation – computer applications.

(*) أستاذ مشارك بقسم أصول الفقه، كلية الشريعة،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (2000)، الرمز (11321)

(*) Associate Professor, Department of Fiqh Foundations,
College of Shari'ah, Imam Mohammad Ibn-Saud Islamic University
Riyadh, Saudi Arabia, p.o box:2000, Postal Code:11321

البريد الإلكتروني: e-mail: hesh1421@yahoo.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وسع كل شيء رحمةً وعلماً، وصلى الله على النبي الكريم، أزكى البشرية وأكملهم خلقاً وحِلماً، وعلى آله الطاهرين، وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن شريعة الإسلام أكمل الشرائع وأتمها، ومن كمالها أن فتحت أبواب العلم والدعوة إلى الله- تعالى- بكل وسيلة مباحة، تحقِّق المقصد الشرعي من حفظ هذا الدين، وتبليغه للناس أجمعين.

ولئن تعددت وسائل العلم الشرعي والدعوة إلى الله، فإن من أعظم هذه الوسائل أثراً في هذا الزمان تقنيةَ الحاسب الآلي بصورها المتعددة، فقد أظهرت المخبوءات، وجمعت المتفرّقات، وقرّبت المتباعدات، حتى غدت عُدَّةً لا يستغني عنها الباحثون في جميع الفنون.

وقد نشطت حركة التقنية الحاسوبية في العلوم الشرعية في العقدين الأخيرين، وأظهرت جهوداً مباركة فيما يتصل بخدمة هذه العلوم بفروعها المختلفة، وصارت محل اهتمام لدى شريحة كبيرة من طلبة العلم الشرعي، على تفاوتٍ بين هذه الجهود قوةً وضعفا، متابعةً ودعما، تنميةً وتطويرا.

ومن ضمن هذه الجهود المبذولة، ما يتعلق بحوسبة علم أصول الفقه وقواعده، فقد ظهرت بعض البرمجيات والنُّظُم المعنية بهذا الفن، كما برزت جهود أخرى في إدخال جزء كبير من دواوين أصول الفقه وقواعده ضمن نطاق قواعد البيانات الرقمية، سواء في برامجَ حاسوبيةٍ مستقلة، أو على مواقعِ الشبكة العالمية.

ولما كانت هذه الجهود بحاجة إلى ما يبرزها للباحثين، وإلى الحديث عنها من الناحيتين: الوصفية، والنقدية، رأيت - بعد الاستخارة - أن أكتب في ذلك بحثاً يجمع أطرافه، ويخدم المتخصصين في علم أصول الفقه، ويكشف عن هذه الجهود، ويتناولها تقويماً بإظهار ما فيها من جوانب السلب والإيجاب؛ لأني لم أقف في ذلك على دراسة خاصةٍ فيه مع أهميته والحاجة إليه، وجعلت ذلك تحت عنوان: «**حَوسَبَةُ أُصُولِ الفِقهِ عَرضٌ وتقوِيم**».

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

وتظهر من خلال الأمور الآتية:

1- إن ضبط التقنية الحاسوبية من فروض الكفايات لخدمة الإسلام وأهله؛ إذ إن قوة الدولة الإسلامية مستمدةٌ من قوتها المعرفية، ولا شك في أن لتقنية الحاسب أثراً كبيراً في ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

2- لقد أصبحت تقنية الحاسب الآلي جزءاً من التكوين العلمي للباحثين، ولا يمكن للباحث- في الأعم الأغلب- الاستغناء عن هذه التقنية، ولو في بعض

مراحله البحثية، وغالب بحوث الفقه وأصوله في هذه الحقبة اعتمدت بشكل كبير على هذه التقنيات.

3- ثمة برامجُ حاسوبية في الفقه الإسلامي وأصوله، ظهرت مؤخراً في الساحة العلمية، وقد تفاوتت فيما بينها من نواحٍ مختلفة، وأصبح التفضيل بينها والتمييز محلَّ حديث بين طلبة العلم والباحثين، وهو ما يؤكد أهمية إبراز المعايير الدقيقة للحكم على هذه التطبيقات.

4- لا تزال هناك شريحة من طلبة العلم مترددة في دراسة العلم الشرعي بواسطة التقنية الحاسوبية، لأسبابٍ مختلفة، منها : عدم الاطلاع ، وقلة الدراية بهذه الجهود، وخاصة ما يتعلق منها بأصول الفقه وقواعده.

5- هذا الموضوع - مع أهميته - لم يحظ بالبحث والدراسة، ولم أجد - فيما اطلعت عليه - دراسةً مفردة فيه على وجه الاستقلال.

مشكلة البحث:

لقد قدمت التقنية الحاسوبية خدمات جليلة تجاه العلوم الشرعية، غير أن ما قُدّم تجاه الفقه وأصوله وقواعده لم يكن بوفرة ما تم تجاه نصوص الكتاب والسنة وعلومها، وقد أظهرت بعض التطبيقات والأنظمة الخبيرة عناية بعلم أصول الفقه، ويأتي هذا البحث كاشفاً عن هذه الجهود، وأثرها في إثراء هذا العلم، مع تناولها بالدراسة والتقويم.

حدود البحث:

بيان المراد بحوسبة العلوم، وبيان أنماطها، وأثرها في إثراء علوم الشريعة بعامة، وعلم أصول الفقه، وقواعده على جهة الخصوص، مع عرض نماذج من أهم البرامج والتطبيقات في هذا المجال.

أهداف البحث:

1- بيان أهمية التقنية الحاسوبية في خدمة العلوم الشرعية والرقي بها، وأثرها في تقريب هذه العلوم، وخدمة الباحثين، وخاصة ما يتصل منها بعلم أصول الفقه

2- الكشف عن الجهود التقنية في حوسبة أصول الفقه وقواعده، وتناولها بالنقد والتقويم.

3- تقديم اقتراحات وتوصيات تُسهم في تطوير التقنية الحاسوبية تجاه علم أصول الفقه.

الدراسات السابقة:

من خلال المتابعة المستمرة للبحوث والدراسات في هذا الشأن والاطلاع على مواقع الشبكة العالمية، لم أقف على دراسة وصفية نقدية مختصة بحوسبة أصول الفقه، ولكن ثمة دراسات عُنيت بموضوع التقنية الحاسوبية في العلوم الشرعية بصفة عامة. ومن هذه الدراسات:

1- «استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية»، وهو كتاب يجمع أحد عشر بحثاً، وثلاثة عشر عرضاً،

قُدِّمت للندوة المنعقدة بمقر البنك الإسلامي للتنمية سنة 1411هـ بإشراف مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ويقع في (693) صفحة، وغالب أبحاث الندوة تحدثت عن أثر الحاسوب في خدمة السنة النبوية، وبناء قواعدها، ومكانزها الموضوعية.

2- «استخدام الحاسب الآلي في العلوم الشرعية»، وهو كتاب من تأليف د. محمد بن عبد العزيز الجمعان، عضو هيئة التدريس بجامعة طيبة، طبعه سنة 1433هـ، ويقع في قرابة مائة صفحة.

وهي دراسة وصفية نقدية، تحدث فيها عن الكتاب الإلكتروني، وثلاثةِ برامج حاسوبية: المكتبة الشاملة، وبرنامج مصحف المدينة النبوية، وموسوعة الحديث الشريف، إضافةً إلى استعراض أهم المواقع الإلكترونية المعنية بالعلوم الشرعية.

وقد ركز الباحث على شرح آلية هذه البرامج، وكيفية استخدامها، ويُلحظ اهتمام المؤلف بجانب من هذه العلوم، وهو علم السنة النبوية وما يتصل بها.

3- «استخدام تقنية الحاسب في العلوم الإسلامية والعلوم المساندة: أحكامٌ وضوابط شرعية»، بحث من إعداد أ.د. عبد الله بن مبارك آل سيف، عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويقع في (75) صفحة.

وقد عُني البحث ببيان الأحكام الشرعية المتعلقة باستخدام التقنية في تدريس المواد الإسلامية والعلوم المساندة ووضع ضوابط لها، مع بيان ما يجب اتخاذه من تدابير لتوظيف هذه التقنية في خدمة هذه العلوم.

وأما عن دراسةٍ تتعلق بموضوع الحوسبة الأصولية، فليس في هذه الدراسات تعرّضٌ لذلك، كما أني لم أقف على دراساتٍ تطبيقية بهذا الصدد، سوى دراسة وحيدة بعنوان: «الأصولي: نظامٌ خبير في أصول الفقه الإسلامي»، قام بها باحثان من دولة الكويت: د.عبدالله المطوع، ود. سها التكريت، منشورة باللغة الإنجليزية، بالمجلة الكويتية للعلوم والهندسة، سنة 2011م، وتقع في (23) صفحة[1]، وهي دراسةٌ قامت على تصميم نظام يقوم باستنباط الأحكام الشرعية من نصوص القرآن الكريم آلياً بطريق السؤال والجواب، ويأتي الحديث عنه ضمن البرامج الحاسوبية.

وجملة القول أن الحديث عن حوسبة أصول الفقه لم يلق العناية من حيث إفراده بدراسة وصفية تقويمية لما بُذل من جهود بهذا الصدد، وهو ما يأمل الباحث القيام به في هذه الدراسة، وبالله التوفيق.

خطة البحث:

يتضمن البحث - بعد المقدمة - تمهيداً، ومبحثين، وخاتمة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

(1) *A.M. Mutawa, Suha Mohammad Al-Terkait, «Al Usouly: An Expert System in the Origins of Islamic Jurisprudence Domain» Kuwait Journal of Science and Engineering (KJSE), vol 38(2B), issue 1.*

*** التمهيد: في التقنية الحاسوبية ، وأثرها في إثراء العلوم الشرعية، وخدمة الباحثين.**

*** المبحث الأول: حوسبة أصول الفقه: الحقيقة والأثر،** وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف حوسبة أصول الفقه.
- المطلب الثاني: أنماط حوسبة أصول الفقه.
- المطلب الثالث: أثر الحوسبة في خدمة علم أصول الفقه.

*** المبحث الثاني: حوسبة أصول الفقه في البرامج التطبيقية: عرض وتقويم،** وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: برنامج «جامع الفقه الإسلامي».
- المطلب الثاني: برنامج «الجامع الكبير للتراث العربي والإسلامي».
- المطلب الثالث: برنامج «المكتبة الشاملة».
- المطلب الرابع: برنامج «معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية».
- المطلب الخامس: برنامج «الأصولي».

*** الخاتمة:** وتتضمن أبرز النتائج وأهم التوصيات.

*** ثبت المصادر.**

منهج البحث وإجراءاته:

اتبعت في هذا البحث المنهج الآتي:

1- تتبع الدراسات العلمية، والتطبيقات الحاسوبية، ومواقع الشبكة العالمية المتصلة بالعلوم الشرعية وما له صلةٌ خاصة بعلم أصول الفقه، متبعاً في ذلك المنهج الاستقرائي.

2- توضيح المراد بالحوسبة الأصولية، وبيان آثارها وأنماطها، والتركيز على جانب منها، وهو ما يتعلق بالتطبيقات والبرامج الحاسوبية ذات الصلة، وإبداء جوانب الإيجاب والسلب فيها، واتبعت في ذلك المنهج الوصفي النقدي.

3- العناية بتوثيق المسائل والتعريفات والأقوال - إن وردت - والتأكد من صحة نسبتها.

4- عزو الآيات القرآنية بعد إيراد الآية مباشرة، بذكر السورة، ورقم الآية بين معقوفتين.

5- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وإن لم يكن في أحدهما فإني أخرّجه من المصادر الأخرى.

6- ما يتعلّق بالأعلام الواردة في البحث، التزمت فيه إتْباع العلَم بسنة وفاته بين معقوفتين.

7- المعلومات المتعلقة بالمصادر، تُذكر مفصلةً في ثبَت المصادر آخرَ البحث.

هذا ، وأسأل الله ﷻ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، صواباً على منهاج شرعه القويم، وأن يبارك فيه، وينفع به، إنه- تعالى- خير مسؤول، وأكرم مأمول.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

***

تمهيد

في التقنية الحاسوبية ودورها في

إثراء العلوم الشرعية وخدمة الباحثين

يعيش القرن الحالي تنامياً مطرداً تتسارع معه التطورات في مناحي الحياة البشرية على مختلف الصُّعُد، وجاءت النُّظم الحاسوبية (*Computer Systems*) والتقنيات الرقمية (*Digital Techniques*) شاهداً على ذلك باعتبارها الرافد الأساس لهذه التطورات، فتحولت على إثرها أساليب الفكر والإدارة، والمعرفة والتعليم، والصناعة والإنتاج، من طرقها التقليدية المعهودة إلى اللغات الرقمية المعاصرة.

ومع انتشار تقنية الحاسوب ودخولها في مجال العلم والمعرفة على تنوع أنماطها، أصبحت لغة العلم الرقمية جزءاً من حياة العالِم والمتعلّم، ومصدراً أساساً من مصادر البحث والتعليم في الدول المتقدمة.

وعلى أن العالم العربي والإسلامي لم يواكب هذه التطورات إلا في مرحلةٍ متأخرة نسبياً، إلا أنه يمكن القول بأن الجهود المبذولة في هذا الصدد كان غالبها في تطوير البرامج (*Software*)، دون جهود تُذكر في تطوير العتاد (*Hardware*) من أجهزة الوسائط والتخزين والمعالجات وغير ذلك، وإنما يُكتفى في هذا الجانب بالاستيراد من دول الغرب، وهو بلا شك تقصير ناشئٌ عن غياب المعرفة والصناعة التقنية لدى المسلمين [2].

لقد بدأت في العقود الخمسة المنصرمة بوادرُ وجهودٌ فيما يتصل بحوسبة العلوم الشرعية (*Islamic Science Computing*)، كان لها الأثر الملموس في تقريب هذه العلوم، وتيسير الاستفادة منها والدعوة إليها.

ففي مجال تقريب النصوص الشرعية وتكوين قواعد المعلومات، قام مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (*KFCRIS*) بإنشاء قاعدة معلوماتية كبرى باستخدام أسلوب الاستخلاص والتكشيف من الكتب المطبوعة والمقالات والبحوث المنشورة، وإدخالها في الحاسوب ابتداء من تاريخ إنشاء المركز سنة 1403هـ/ 1983م، حتى ضمت هذه القاعدة أكثر من 1.200.000 موضوع لقواعد البيانات وفهرسة المراجع الببلوغرافية، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى الخدمات المكتبية المقدمة للباحثين، إضافة إلى حوسبة عدد من فهارس المخطوطات الإسلامية حول

(2) من الجهود النادرة ما قام به جمع من الباحثين العرب المسلمين بإنشاء شركة في مدينة لوس أنجلس بالولايات المتحدة لتجميع أول حاسب آلي عربي أطلقوا عليه لقب (الرائد)، وكان ذلك سنة 1398هـ/ 1978م. انظر: بحث (العوائق) ضمن البحوث المنشورة في ندوة استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية (ص150).

العالم، وإخراجها في قاعدة (خزانة التراث)، وقاعدة أخرى في عناوين الرسائل الجامعية في دول العالم العربي.

وفي نطاق التطبيقات البرمجية، ظهرت برامج حاسوبية عُنيت بجانب من الدواوين والعلوم الشرعية، فقامت الشركة العربية (*asci*) بالولايات المتحدة بعمل أول حاسوب عربي سنة 1398هـ/ 1978م مع تطوير عدد من البرامج المساعدة في السنوات اللاحقة لتشجيع المستخدم للبدء بالعمل، فأدخلت نص القرآن الكريم مع تطوير برامج الاسترجاع عن طريق السور والآيات أو باللفظ أو الموضوع، وطورت نظاماً للمواريث على المذهب الحنبلي، وبرنامجاً آخر لضبط مواقيت الصلاة.

وقد كان للسنة النبوية النصيب الأوفر من الاهتمام في نطاق البرامج، ومن أوائل الأعمال في هذا الشأن ما قام به د. محمد مصطفى الأعظمي في مشروعه «الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية»، وتحقيقه لسنن ابن ماجه، وصناعة فهارسه المختلفة على الحاسوب، وقد طبع الكتاب بتحقيقه سنة 1402هـ[3].

وفي سنة 1402هـ/ 1982م أُنشئت شركة (صخر) بالكويت، التابعة لشركة (العالمية) للإلكترونيات، ثم نُقلت إلى القاهرة بعد ذلك، وقامت بتطوير عدد من التقنيات المتقدمة في صناعة المعلومات، وتُعد أول جهة قامت على تطوير تقنية المعالجة الطبيعية للغة العربية، وإدخالها في مجال الحوسبة، كما تعد من الجهات الرائدة في معالجة النصوص العربية المصورة والمطبوعة، وتحويلها إلى الصيغ الرقمية المختلفة، المعروفة اختصاراً بتقنية (*ocr*)[4]، وقد قامت بإصدار عددٍ من البرامج الشرعية التعليمية، كبرنامج (القرآن الكريم)، و(صحيح البخاري)، و(أركان الإسلام)، وغير ذلك.

وامتداداً لمركز التراث الإسلامي الذي بدأ نشاطه سنة 1405هـ/ 1985م تأسست شركة (حرف) لتقنية المعلومات سنة 1417هـ/ 1997م، واتخذت مقراً رئيساً لها في الرياض، وفرعاً للتطوير في القاهرة، وقامت الشركة بتطوير المصادر الإسلامية الكبرى على وسائل إلكترونية، فأصدرت برامج موسوعية عدة، منها: موسوعة القرآن الكريم، وموسوعة الحديث الشريف، وجامع الفقه الإسلامي، وبرنامج المواريث، وبرنامج السيرة النبوية، وغيرها. كما قامت بإنشاء عدد من المواقع والبوابات الشرعية على الشبكة العالمية، مع ترجمتها إلى أهم اللغات العالمية[5]، وسيأتي الحديث تفصيلاً عن برنامجها «جامع الفقه الإسلامي» في المبحث الثاني.

(3) انظر بشأن ذلك: مشروع خدمة السنة: مركز أبحاث الحديث، د. محمد مصطفى الأعظمي (258و265) ضمن منشورات ندوة استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية. وتحقيقه للسنن بحاجة إلى مزيد عناية وتدقيق، وقد سقط منها أحاديث ليست باليسيرة.

(4) انظر موقع الشركة: *www.sakhr.com/index.php/en/solutions/ocr*.

(5) انظر موقع الشركة: *www.harf.com*.

وفي عام 1406هـ/ 1986م تأسست شركة العريس للكمبيوتر، ومقرها بيروت، وتخصصت في مجال البرمجيات العربية والأدوات التعليمية بأشكالها المختلفة، وبلغ عدد ما أنتجته من البرامج قرابة (1500) برنامج، تم إنتاجها في لبنان ومصر، ومن أهم برامجها (المصحف للنشر المكتبي)، و(مكتبة الفقه الإسلامي)، و(المرجع الأكبر للتراث الإسلامي) الذي حوى أكثر من (13000) مجلد وكتاب، مع إمكانية البحث في جميع النصوص بميزة المحلل الصرفي، وقد تحول نشاط الشركة وتوسع بعد ذلك بما أبعدها عن مواصلة خدمة التراث الإسلامي، وتحولت إلى شركة المستقبل الرقمي[6].

وفي عام 1407هـ/ 1987م تأسست شركة (دار التأصيل) بالرياض، وتأسس معها مركز البحوث وتقنية المعلومات بالقاهرة، وتخصص المركز في خدمة البحث العلمي المعاصر في مجال التراث الإسلامي، وتركّز اهتمامه بالسنة النبوية وعلومها، مع عناية بالفقه وأدوات اللغة العربية المساعدة[7]، ويُعد أول عمل مؤسسي استخدم تقنية الحاسوب وبرامجه في تحقيق السنة النبوية، بدايةً من التعامل مع المخطوطات بالحفظ والاسترجاع والضبط والتدقيق، وانتهاءً بتيسير سبل البحث والتأليف والطباعة والنشر. وقد قام المركز بإنشاء عدد من الموسوعات الإلكترونية، من أهمها: موسوعة ديوان الرواة، والموسوعة الشرعية للمعاملات المصرفية الاستثمارية، وغيرها، إلا أن هذه الموسوعات لم تصدر بعد للباحثين.

وفي عام 1413هـ/ 1993م تأسس مركز التراث للبرمجيات في الأردن، بهدف خدمة كتب التراث العربي والإسلامي[8]، وتسهيل الاستفادة منها عن طريق الحاسوب، وأصدر عدداً من البرامج في هذا الشأن، كبرنامج الموسوعة الذهبية للحديث النبوي، ومكتبة العقيدة، ومكتبة التفسير وعلوم القرآن، ومكتبة الفقه وأصوله، ومكتبة التاريخ والحضارة، وموسوعة الشعر العربي، ثم جمع ذلك كله في مشروعه (الجامع الكبير لكتب التراث) ويأتي الحديث عنه.

وبعدها بأعوام تأسست الشركة العربية لتقنية المعلومات، ومقرها القاهرة، وقامت بهدف خدمة التراث الإسلامي، مع التركيز على علوم القرآن والسنة النبوية، ونشطت منذ العام 1422هـ/ 2002م للقيام بمشروعها الكبير الملقب بـ(جامع السنة)، إضافة إلى إصدار عدد من الموسوعات العلمية، كالموسوعة القرآنية الميسرة، وجامع القراءات، وموسوعة المواريث، وموسوعة الزكاة، وموسوعة البركة للمعاملات المالية، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، ومجلة البحوث الإسلامية،

(6) انظر موقع الشركة: *www.digital-future.ca*.

(7) انظر موقع الدار: *www.taaseel.com*.

(8) انظر موقع المركز: *www.turath.com*.

وغير ذلك[9]. واتسمت أعمال الشركة بالجودة والإتقان، والتركيز على ضبط النص وخدمته بالفهارس الموضوعية، وتنويع الأوعية البحثية الاشتقاقية والدلالية بما يخدم الباحثين على اختلاف تخصصاتهم، وقد اتجهت الشركة في الآونة الأخيرة إلى التركيز على البرمجيات المتصلة بالأجهزة الذكية القائمة على نظامي (*ios*) و(*android*)، فأصدرت برنامج (القرآن الكريم)، وبرنامج (المواريث)، وبرنامج (السنة النبوية)، وهي نسخ مصغّرة من البرامج الأساسية التي سبق عملهم عليها، تتناسب مع بيئة تلك النُّظُم.

ومع دخول الشبكة العالمية إلى عامة المستخدمين في العالم العربي والإسلامي سنة 1416هـ/ 1997م، نشأت جملة وافرة من المواقع الإسلامية والمنتديات الشرعية، كانت محل اهتمام من أهل العلم والباحثين، فتوافرت المناظرات العلمية، وتلقّي الطلبةُ دروس أهل العلم صوتاً وصورة، وبدأت الفهرسة الحاسوبية، بجهود فردية وأخرى جماعية على نطاق بعض الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية والشركات التجارية، آخذةً في التنامي في ميادين دواوين الإسلام، حتى فاقت في نشاطها النشرَ الورقي، وبُذلت جهودٌ حثيثة في مجال حوسبة المصنفات في مختلف التخصصات، وجاوزت مجال المطبوعات الورقية إلى عالم الرسائل العلمية والمخطوطات التراثية. فانتشرت الكتب الإلكترونية (*ebooks*) على الصيغ الحاسوبية المختلفة من مقروء ومكتوب، أمثال الصيغ *(pdf)*، و*(txt)*، و*(doc)*، و*(rtf)*، و*(epub)*، و*(bok)*، *(web)*، وغيرها.

وإذا علمنا أن الكتب الشرعية الحاسوبية المتعلقة بمجال (الفقه وأصوله) فقط قد بلغت أكثر من (6500) ستة آلاف وخمسمائة عنوان، بمختلف الصيغ المشار إليها، تبين لنا حجم الجهود المبذولة التي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا[10]، وقد بلغ مجموع الكتب العربية المدخلة ما يزيد عن (60.000) عنوان، ويظل الإشكال قائماً حول حقوق نشر هذه الكتب على الشبكة، وضبط ذلك من الناحية الشرعية والنظامية.

لقد ساهمت الحوسبة الآلية في تقريب علوم الشريعة للباحثين، وحفظ أوقاتهم، حيث أمكن للحاسوب أن يسيطر بدقة على النصوص والموضوعات المدونة في آلاف الكتب الشرعية، وهي ميزة لعلماء وباحثي هذا العصر لم تكن لأسلافهم، فإن الكم الهائل للنصوص الشرعية في العقيدة، وعلوم القرآن، والسنة، والفقه، وأصوله، وما يتصل بها من النصوص التاريخية والأدبية في تراثنا الإسلامي، كل ذلك اقتضى أن تأخذ مرحلة «الجمع» والوصول إلى المعلومة في العملية البحثية وقتاً كبيراً، قد تمتد من الأشهر إلى السنين في

(9) انظر موقع الشركة: *www.arabia-it.com*.

(10) انظر: *www.kt-b.com*.

مراحل الدراسات العليا، مع دخول التعب والإحباط ومشكلات الحياة على الباحث، الأمر المنتفي في جهاز الحاسوب، مع دقته وشموله وقدرته على الإحاطة والاستيعاب، مقارنةً بقدرات الإنسان المحدودة؛ ولذا يمكن القول بأن للحوسبة في علوم الشريعة جملة من الفوائد والآثار يمكن إجمالها فيما يأتي:

- اختصار الزمن على الباحثين المتخصصين، وذلك من خلال محركات البحث المتطورة ذات القدرات الكبرى على البحث النصي والاشتقاقي والدِّلالي والموضوعي، وقد أتاحت هذه المحركات للباحثين ما لم يكن لهم بالحسبان، فأمكن للباحث استقراء الكلمات الدلالية للبحث المراد في ثوان، كما أمكن له الوقوف على مظان المسائل في منثورات الكتب وخباياها، وهو ما لم يكن ليحصل في أعوام دون الإفادة من هذه التقنيات.

- تقريب علوم الشريعة لغير المتخصصين، وتسهيل إفادة الباحث المعاصر من المصادر التراثية والتغلب على الصعوبات الناشئة عن انعدام أو قلة الخبرة بهذه المصادر، فتأتي خدمات الفهرسة والرصد والتكشيف والتخزين والاسترجاع لتقرّب هذا المخزون الهائل من مصادر التراث الإسلامي لهذه الفئة.

- خدمة نصوص القرآن الكريم وعلومه، امتثالاً لقول النبي ﷺ: (بلِّغوا عني ولو آية)[11]، فتعددت الخدمات التقنية تجاه كتاب الله- تعالى- وذلك بإعداد النص القرآني مضبوطاً وفق الرسم العثماني، وإمكان التعامل معه كتابياً، مع خدمة الآيات من الجانب الموضوعي، وذلك بإعداد كشافات موضوعية عامة وخاصة، وفهارس لفظية، وأخرى للمصطلحات القرآنية، وربط الآيات المقروءة بالنص المسموع، وقد كانت الجهود المبذولة في البداية مربوطةً برواية حفص عن عاصم الكوفي، بوصفها الرواية الأشهر، ولانتشار المصادر السمعية المسجلة بها، ثم توالت الجهود في العقد الأخير لإدخال النصوص المسموعة بالروايات الأخرى بما يستوعب القراءات العشر المتواترة أصولاً وفرشاً[12]، مع إمكانية ربط الآية الواحدة بعدد من كتب التفسير على اختلاف مناهجها، وتقديم الفهارس المتعددة للناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمتشابه اللفظي، وإحصاءات مختلفة عن السور والكلمات والحروف.

ومن جليل الخدمات المتعلقة بهذا الصدد تقديم أنظمة متطورة لتحفيظ القرآن الكريم، تتيح للمستخدم تحديد نطاق الآيات، وعدد تكرار كل آية، والفاصل الزمني المختار، مع تطبيق قواعد التجويد عملياً.

- الإسهام في خدمة السنة النبوية، وإخراج

(11) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب= =ذكر بني إسرائيل، برقم (3461) من حديث عبدالله بن عمرو ﷺ.

(12) انظر برنامج «موسوعة جامع القراءات» على الرابط: *http://arabia-it.com/?page_id=32.*

نصوصها محققةً مضبوطةً على أصولها المعتمدة، مخرّجة من المصادر الحديثية المختلفة، مقرونةً بشروحها المتعددة وأحكام المحدّثين وعلماء الجرح والتعديل، احتساباً لدعوة النبي ﷺ: (نضّر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلّغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه)[13]، وأضحت مرحلة استقراء الشواهد والمتابعات الحديثية التي كانت تأخذ من زمان المحدِّث دهراً تُقضى في دقائق معدودة، مع خدمة هذه النصوص الحديثية من خلال الكشافات الموضوعية.

– تقريب المصادر والموضوعات الفقهية من مختلف المذاهب، وذلك من خلال المكانز (*thesaurus*) وقوائم المصطلحات ورؤوس الموضوعات المستخدمة لغرض التكشيف، واسترجاع المعلومات[14]، حيث تهتم المكانز بتحديد إطار العلم، وتفصيل مضمونه مع بيان العلاقات الداخلية بين مفرداته، فترتبط المصطلحات الواردة فيه بعلاقة منطقية، ويتم ترتيبها موضوعياً، بحيث يمكن تكشيف مسائل الشريعة آلياً باستعمال المصطلحات الشهيرة في الباب.

– تسهيل إقامة اللقاءات العلمية من مؤتمرات وندوات ومناظرات، تجمع القريب مع البعيد في مكان واحد مع بعد المسافات، ومن القضايا الإيجابية التي تترتب على هذا الأمر التعرف على الآراء الشرعية المختلفة في الزمان الواحد، وإمكان حصول الاتفاق من عدمه في مسائل الشريعة بناء على ذلك؛ إذ إن من إشكاليات انعقاد الإجماع في العصور المتأخرة اتساع دولة الإسلام، وانتشار أفراد الأمة وما تبعه من كثرة الخلاف[15].

– استرجاع الدروس العلمية المحفوظة وفق صيغ تقليدية قديمة، وإعادة تهيئتها لطلبة العلم وفق الصيغ الرقمية المتطورة صوتاً وصورة، وفهرستها بأسلوب يقرب للطالب الوقوف على مطلوبه منها، مع إمكانية ربط نصوص المتون العلمية بالشروح السمعية،

(13) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (رقم3652)، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (رقم2656)، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب من بلغ علماً (رقم230)، وأحمد في مسنده (5/ 183)، والدارمي في سننه، المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء (رقم229): كلهم من حديث زيد بن ثابت ﷺ. قال الترمذي: حديث حسن. وقال البوصيري: إسناد صحيح رجاله ثقات. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم404). وعدّه الكتاني من الأحاديث المتواترة. انظر: نظم المتناثر (ص33).

(14) من أوائل المحاولات باللغة العربية في مجال العلوم الشرعية «المكنز الإسلامي: قائمة مصطلحات علوم الدين الإسلامي= =والعلوم الأخرى»، إعداد عزت محمد الصواف، من إصدارات عمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة 1403هـ/ 1983م.

(15) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (3/ 157).

الأمر الذي أسهم في حفظ دروس كبار العلماء، وتقريبها بين يدي طالب العلم.

- توظيف عمليات الترجمة للعلوم الشرعية، وتوفيرها لغير الناطقين بالعربية، وتقريب هذا الدين لغير المسلمين، وتعزيز هذه العلوم بين الناس كافة؛ لتتبوأ مكانتها العالمية تأكيداً لكون الإسلام خاتمة الأديان، وفي هذا مجالٌ خصب لفتح ميادين الدعوة إلى الله، تعالى.

ومع ما يُذكر لهذه الحوسبة من مصالح وإيجابيات، لم تخلُ من جوانب سلبية ظهرت آثارها في بعض الدراسات والدارسين، فعلى ما في التقنية من تقريب لهذه العلوم إلا أنها في الوقت نفسه تنأى بالطالب عن الاتصال المباشر بالمصادر الورقية، وإثراء قدرته الذاتية في البحث، وصرفه عن قراءة الجرد والتحصيل إلى قراءة الانتقاء، ومن ثم تبرز ظاهرة ضعف التأصيل العلمي، والفتور لدى ناشئة الطلبة الذين بدؤوا ميدان الطلب من خلال هذه التقنيات، فهي- فيما يتصل بجانب العلوم الشرعية- لا تخرّج لنا العالِم الفقيه الذين يوصف بـ«المجتهد بالفعل»، وإنما غاية ما يتحصل من هذا الطريق طالب علم فقيه بـ«القوة القريبة»[16]، ومثل هذا يُعد قصوراً في عملية التعليم الشرعي ومخرجاته.

ومهما يكن من أمر، فإن الآثار الإيجابية لحوسبة علوم الشريعة ظاهرة ومتعددة لا يمكن إنكارها، وما تحمله هذه التقنية من سلبيات في بعض النواحي لا تقضي بالحكم عليها بالسلب المطلق؛ إذ ما تحمله من فوائدَ ومصالح تفوق ما ذُكر من سلبيات، على أنه يمكن القول بأن حوسبة العلوم الشرعية لا تعني الاكتفاء بالوسيلة التقنية عن القراءة التأصيلية التحصيلية، وإنما هي وسيلة ضمن وسائل أُخَر لا يُستغنى عنها، والعلم والحكمة ضالة المؤمن فحيث وجد ذلك أخذه، ولن يشبع المؤمن من خير يسمعه، ولا من وسيلة ترقى به في مناهج الطلب والتحصيل، وستبقى هذه التقنيات من وسائل حفظ العلوم وتقريبها للباحثين.

***

المبحث الأول

حوسبة أصول الفقه: الحقيقة والأثر

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف حوسبة أصول الفقه .

التعريف اللغوي:

الحوسبة: مصدرٌ من الفعل: حَوْسبَ يحوسب، حَوْسَبةً، فهو محوسِب، والمفعول محوسَب، مأخوذةٌ من (الحاسوب)، وهو اسم آلةٍ مفرد، من الأصل الثلاثي (ح س ب) الذي يدلّ في كلام العرب على معانٍ منها:

(16) انظر في هذين النوعين من المجتهدين: فصول البدائع (1/ 14)، والمستصفى (2/ 384)، وشرح مختصر الروضة (1/ 164)، وحاشية العطار على شرح المحلي (2/ 433)، والفكر السامي (1/ 350).

«العدّ»، تقول: حَسَبْتُ الشَّيْءَ أَحْسُبُهُ حَسْبًا وَحُسْبَانًا[17].

و(الحاسوب الإلكتروني): جهازٌ مبرمجٌ لأداء عمليَّات سريعة، أو لتخزين المعلومات واسترجاعها في أي وقت[18]، وأقرَّ مجمع اللغة العربية قياسيّةَ صيغةِ (فاعول) اسمًا للآلة؛ لأن ما ورد منها عددٌ غير قليل، كـ(ساطور)، و(طاحونة)، وغيرهما، وعليه يصبح لفظ (حاسوب) صحيحًا، وقد ورد في بعض المعاجم الحديثة كالأساسي[19].

لقد اعتمد مجمع اللغة المصري على كثرة اشتقاق العرب من الأسماء الجامدة مثل: (أثَّث) بمعنى وطَّأ، و(تَبَغْدد) بمعنى انتسب إلى بغداد، أو تشبّه بأهلها، و(تَفَرْعن) بمعنى تخلَّق بخلُق الفراعنة، فأقرّ الاشتقاق من أسماء الأعيان من غير تقييد بالضرورة؛ لما في ذلك من إثراءٍ للغة، وكان قد أقرّ- أيضًا- جواز تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعاجم؛ ولذا أقرَّ استخدام الفعل (حوسب) المشتق من (الحاسوب)[20]، وعليه، فيقال: حوسبَ ملفات القضية، أي : أدخلها الحاسوب، وحوسب العمل: استعمل الحاسوبَ فيه.

التعريف الاصطلاحي:

بناء على ما تقرّر في التعريف اللغوي للحوسبة، وحوسبة العلوم، يمكن تعريف **(حوسبة أصول الفقه)** بأنها: «إدخال نصوص أصول الفقه وتخزينها في الحاسوب، وفق برمجةٍ مرسومة، لغرض الحفظ والاسترجاع، أو التكشيف، أو التقنين».

- فالمراد بـ«إدخال نصوص أصول الفقه وتخزينها في الحاسوب» أي إخضاع النصوص الواردة في مصنفات أصول الفقه وما يتبعها في التخصّص من كتب القواعد الفقهية، والمقاصد، والتخريج الأصولي، والفروق، المطبوع منها والمخطوط، لمعالجتها حاسوبياً، وتحويل نصوصها من الصيغة التقليدية إلى الأنماط الرقمية المختلفة، سواء كانت أنماطاً رسومية تتعامل مع النصوص باعتبارها صورةً عن الكتاب الأصلي كما في صيغة (*pdf*)، أو باعتبارها نصاً يمكن التدخل فيه تحريراً وتعديلاً، كما في الصيغ الشهيرة (*doc*) و(*txt*) و(*rtf*) وغيرها.

- والمراد بـ«برمجة مرسومة» الإشارة إلى مجالات المعالجة الحاسوبية بلغاتها المختلفة، فالبرمجة ترتيبٌ محدّد يجري عليه العمل، ويُنفّذ لضبط العمل والإنتاج، ويعتمد ذلك على «لغة البرمجة» *(Programming*

---

(17) مقاييس اللغة، لابن فارس (2/ 59)، المعجم الكبير (5/ 317) مادة (حسب).

(18) انظر: المعجم الكبير (5/ 317)، معجم اللغة العربية المعاصرة (1/ 490).

(19) انظر: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (32و40و93)، معجم الصواب اللغوي (1/ 308).

(20) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: مجموعة القرارات العلمية (7)، ومعجم الصواب اللغوي (1/ 337).

language) وهي تركيب جمل وقواعد ورموز أو كلمات تُستخدم لإعطاء التعليمات للحاسب الآلي[21]، وهي على أنواع، وتختلف مستوياتها من لغات منخفضة المستوى قريبة من لغة الآلة، إلى لغات عالية المستوى قريبة من اللغة التي يفهما البشر، ومن أشهر هذه اللغات: لغة (*Visual Basic*)، ولغة (c) و(#c) و(*c++*) المعتمَدة في غالب تطبيقات (*Windows*)، ولغة الجافا (*Java*) واسعة الانتشار والمستخدَمة في بيئة (*Android*)، ولغة (*Objective-C*) المستخدمة في تطبيقات (*Apple*) وغيرها[22]، ولكل لغة خصائصُ وميزات، وكلما تعددت الأوامر وزادت تعقيدًا، كانت مخرجات اللغة أكثرَ ذكاءً، ولا بد فيها من رسم مخطط سير العمليات أو الخوارزمية اللازمة للبرنامج، وذلك لتحديد جميع الاحتمالات التي سيسيرها البرنامج.

- والمراد بـ«غرض الحفظ والاسترجاع، أو التكشيف، أو التقنين» بيان أنماط الحوسبة الأصولية، ومقاصدها المختلفة، على ما سيأتي بيانه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: أنماط حوسبة أصول الفقه.

لقد أسهمت تقنية الحاسوب في ظهور وتطوير أدوات الطباعة وأساليب الحفظ والتبويب والفهرسة والاسترجاع للنصوص الشرعية، ولم يكن علم أصول الفقه بمنأى عن ذلك؛ إذ تعددت صور الخدمات التقنية لهذا العلم، وإن كانت دون المستوى المأمول، مقارنةً بما قُدِّم للعلوم الشرعية الأخرى.

وبالنظر فيما توافر من هذه الخدمات يمكن القول بأن حوسبة أصول الفقه اتخذت نمطين رئيسين، هما قواعد البيانات، والأنظمة الخبيرة.

أولاً: قواعد البيانات (*Database*):

وهي مجموعة من عناصر البيانات المنطقية المرتبط بعضها ببعض بعلاقة رياضية، وتتكون من جداول، وفي كل جدول سجل أو أكثر[23]. والمقصود في هذا المقام قواعد البيانات المتعلقة بأصول الفقه بما يشمل كل المدخلات في الحاسوب على أي هيئة كانت، وقد تعددت المدخلات الأصولية على هذا النمط، وجاءت على صور مختلفة، منها:

1- **الأوعية النصية**، وهي أكثر أنماط الحوسبة الأصولية شيوعاً؛ إذ الاعتماد فيها على إدخال النص الأصولي على هيئته الأصلية، سواء أكان الكتاب مطبوعاً أم مخطوطاً، وقد ساهم في انتشار هذا النمط انتشار الشبكة العالمية بين عامة المستخدمين، وتواصل عامة

(21) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (1/ 196).

(22) انظر:

www.dmoz.org/Computers/Programming/Languages.

(23) انظر:

Jeffrey Ullman 1997: First course in database systems, Prentice–Hall Inc. Page 1.

الباحثين من خلالها، فتوافرت جهود الكثيرين في إدخال نصوص المصنفات الأصولية، وعامة المساهمين في هذا العمل من المتطوعين على الشبكة، ومما عزّز من هذا الجهد أمران:

- الأمر الأول: مساهمة عددٍ من التطبيقات الحاسوبية في إدخال وتخزين النصوص الأصولية، ومن أوائل الجهود في هذا الصدد تطبيق (جامع الفقه الإسلامي) الذي أدخل نصوص خمسة عشر كتاباً من أمهات كتب أصول الفقه وقواعده، وكذلك تطبيق مركز التراث الأردني الذي أدخل قرابة (85) كتاباً من كتب الأصول والقواعد، وكذلك تطبيق (المكتبة الشاملة) الذي اعتمد بشكل كبير على التطبيقين السابقين، وبواسطة التطبيقات الثلاثة أُعيد رفع هذه الكتب على الشبكة، مع شيء من المراجعة والضبط لقليلٍ منها، من قِبل فريقٍ بحثي تابع لتطبيق المكتبة الشاملة[24]. وأما الأعم الأغلب فتم رفعه على الشبكة على هيئته في التطبيقات المذكورة.

- الأمر الثاني: دخول تقنية الماسح الضوئي (*Scaner*)، والكاميرات الرقمية، التي أسهمت إسهاماً كبيراً في إدخال عدد من كتب أصول الفقه وقواعده، وجاءت هذه التقنية وفق أسلوبين:

أ - أسلوب التصوير الرقمي، بحيث يتم تخزين الكتاب على هيئته المصورة من غير تبديل، فلا يقبل النص التعديل، وأغلب الكتب المدخلة على هذا الأسلوب يتم تخزينها على هيئة ملفات (*pdf*)، وهو الأسلوب الأكثر انتشاراً في الوقت الحالي. ويمكن القول بأن (75٪) من الكتب الأصولية المطبوعة قد تم إدخالها وفق هذا النمط، وهو ما يقدَّر بأكثر من (300) مجلد، ولا يزال العمل عليه مستمراً. ومما تم تصويره على هذا النمط كتاب «الفصول في علم الأصول» للجصاص (370هـ)، و«إحكام الفصول» للباجي (474هـ)، و«البحر المحيط» للزركشي (794هـ)، و«التحبير» للمرداوي (885هـ)، وغيرها.

ب - أسلوب التعرّف الضوئي على الحروف (*Optical character recognition*)، وهي كالتقنية السابقة، إلا أن الحاسوب يعمل على تحويل النص المصور أو المخطوط إلى نصوص مرمّزة يفهمها الحاسوب نفسه، ويقوم بتحويلها إلى نصوص كتابية قابلة للتعديل، ويمكن تخزينها بعد ذلك على هيئة ملفات الوورد (*doc*) أو ملفات (*txt*)، كما يمكن إدخالها بعد ذلك وتحويلها إلى ملفات قواعد البيانات المجدولة (*mdb*) على برنامج (*Access*) التي تتعامل من خلالها عددٌ من التطبيقات الشرعية، كالجامع الكبير والمكتبة الشاملة.

(24) انظر: *http://shamela.ws/index.php/work-in-progress*.

ويكمن الإشكال في الأسلوب الثاني تحديداً؛ فإن نسبة الدقة في التعرف على الحروف العربية لا تزال دون المستوى المطلوب؛ ولهذا تحتاج النصوص المدخلة إلى مراجعة دقيقة من قِبل العارفين بهذا الفن؛ ولذا يعاني الباحث من وجود أخطاء زائدة على الأخطاء الطباعية، فضلاً على الأخطاء في تشكيل النص.

كما يعتري الأسلوبين معاً إشكالٌ شرعيٌّ ونظامي، وهو التعدي على الحقوق الفكرية، فإن إدخال هذه النصوص لا يخضع غالباً لاستئذانٍ سابق من أصحاب تلك المكتبات أو محققي تلك المصنفات، وهو ما قد يؤثر سلباً في حركة النشر الورقي في المستقبل.

2 – **الوسائط المتعددة** (*Multimedia*)، وهي تقنية تجمع طائفةً من تطبيقات الحاسوب يمكن تخزينها بأشكال متنوعة، تتضمن النصوص والصور الثابتة، كما يمكن أن تتضمن الأصوات والرسوم المتحركة، ويتم عرضها مجتمعةً بطريقة تفاعلية[25]، وهي تقنية تدمج الحاسوب بالوسائل التعليمية، لإيصال الأفكار إلى المتعلمين عبر وسائل تشويقية، بعيداً عن النص التقليدي الثابت، وقد أسهمت هذه التقنية في إثراء العملية التعليمية وتنويع طرقها بشكل كبير في العقد الحالي، وقدَّمت أساليبَ ميسرة وأنماطاً مبتكرة في هيكلة المعلومات. ومع أهمية هذا النمط، فإن واقع التراث والبحث الأصولي لم يتفاعل بشكل بارز مع هذه التقنية، وذلك لابتعاد كثيرٍ من أعضاء هيئة التدريس لعلم الأصول عن هذا النمط التعليمي واكتفائهم في تعليم أصول الفقه بالأسلوب المعتاد المعتمد على شرح الكتاب، ومع ذلك فثمة جهود تلوح في اعتماد هذا الأسلوب في الدرس الأصولي بالمزاوجة مع قراءة الكتاب، غير أنها جهود فردية لم تتبنّها المؤسسات التعليمية في مناهجها. ومن صور استعمال هذا النمط في علم الأصول:

أ – تقريب المسائل الأصولية بواسطة الشرائح الإلكترونية المتتالية من خلال برنامج (*PowerPoint*)، بهدف ترسيخ صورة المسألة، أو تقريب التقسيمات الأصولية المتعددة، مثل أقسام الحكم التكليفي والوضعي، وأقسام الدلالات اللفظية، ومسالك العلة، ونحو ذلك، وهذا التشجير التقريبي ليس بدعاً من العمل؛ فإن للغزالي ترتيباً مبتكراً لمسائل أصول الفقه رأى أهمية وضعه لتقريب فهم الأصول واستيعاب مسائله، بحيث «يُطلِع الناظرَ في أول وهلةٍ على جميع مقاصد هذا العلم»[26]، وهو ما تقوم به الهيكلة الحاسوبية تحديداً.

ب – المساهمة في عرض الأفكار البحثية لدى الطلبة والباحثين في علم أصول الفقه، سواء أكان ذلك في المسابقات العلمية أم في الندوات والمؤتمرات الشرعية،

(25) انظر: *http://answers.com/topic/multimedia*.

(26) المستصفى (1/ 34).

ولكن يظل الإسهام في ذلك دون المستوى المطلوب كيفاً وكماً، فإن المشاركات وفق هذا النمط لا تتجاوز عُشر ما يُقدَّم من بحوث وأوراق، ولعل من أسباب هذا الإحجام عدم قبول تلك المشاركات فيما يتصل ببحوث الترقية لدى أعضاء هيئة التدريس في كثير من الجامعات.

3 - **المواقع العلمية على الشبكة**: وتشكل نمطاً متسارع النمو؛ نظراً لإقبال الباحثين على هذه المواقع طلباً للاستفادة والاطلاع على آخر البحوث والدراسات ومتابعة المطبوعات في التخصص، والمشاركة في النقاشات العلمية المطروحة في المنتديات وغرف المحادثات، كما يواكب هذا النمط الإعلام الجديد المتمثل في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث الإعلان عن الدروس العلمية، وبث الروابط الموصلة إليها على اختلاف أنواعها من دروس مباشرة ودورات متوالية، ومحاضرات مسجلة، وقد أسهمت إلى حدٍ كبير في خدمة علم أصول الفقه وقواعده، وذلك من وجوه، أهمها:

أ - حفظ الدروس العلمية في علم الأصول، وتيسير الاستماع إليها، ومشاهدة الشرح، على النمط الصوتي أو المرئي، مع ربط هذه الدروس بالمادة المشروحة من المتون والكتب الأصولية، وتسهيل الوقوف على المطبوعات المستهدفة بالشرح. ومن المواقع المتميزة في هذا المجال موقع البث الإسلامي (*liveislam.net*) وموقع الشبكة الإسلامية (*islamweb.net*)، ويؤخذ عليهما عدم وجود تصنيفٍ موضوعي، بحيث يتمكن الطالب من حصر دروس أصول الفقه في الموقع. ومن أهم الكتب الأصولية التي تم شرحها ورفعها: «الورقات» لإمام الحرمين (478هـ)، وقد رُصد له أكثر من عشرين شرحاً، و«اللُّمع» للشيرازي (476هـ)، و«الضروري في أصول الفقه» لابن رشد (595هـ)، و«روضة الناظر» لابن قدامة (621هـ)، ومختصرها للطوفي (716هـ)، و«جمع الجوامع» لابن السبكي (771هـ)، ومنظومته للسيوطي (911هـ)، و«مختصر التحرير» لابن النجار (972هـ)، و«مراقي السعود» للعلوي الشنقيطي (1235هـ)، و«منظومة القواعد» لابن سعدي (1376هـ)، وغيرها.

ب - التعلّم الإلكتروني (*e-Learning*) لعلم أصول الفقه وقواعده، ضمن مقررات الجامعات الإسلامية الإلكترونية (الافتراضية)، كجامعة المعرفة العالمية (*kiu.org*)، وكذلك الجامعات العامة في أقسامها الخاصة بالتعليم عن بعد، كما هو الحال في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وغيرها.

ج - المنتديات العلمية المعنية بفتح الملتقيات الأصولية لمناقشة أهم موضوعات أصول الفقه، ومتابعة آخر المستجدات فيه، ومن المواقع المتميزة: الشبكة الفقهية (*feqhweb.com*)، التي تضم ملتقياتٍ متنوعةً في

فقه الأصول، وخزانة الأصولي، والتنظير الأصولي، والمناهج الأصولية، والأعلام والمصطلحات الأصولية، وفقه المقاصد، إضافةً إلى ملتقى للتقعيد الفقهي يضم موضوعات تتصل بفقه الدليل، والقواعد والضوابط الفقهية، والتخريج والنظائر والفروق، وملتقى للنظرية الفقهية والتقنين المعاصر، وآخر لآداب الجدل وقوانين النظر. ويُعدُّ أول موقع يبرز الاهتمام المتنوع والشامل لموضوعات أصول الفقه وقواعده.

ومن المواقع العلمية: ملتقى أصول الفقه (*osolfqh.com*) ويتميز بحسن التبويب إلا أن المشاركات فيه قليلة، وملتقى أهل الحديث (*ahlalhdeeth.com*) الذي خصص منتدى لأصول الفقه، مع متابعة آخر المطبوعات فيه.

د – مواقع خزانة الكتب، وتعد من أهم ما يقصده الباحثون على الشبكة، حيث يتم تصنيف الكتب حسب الفنون، مع إمكانية البحث عن الكتاب بواسطة عنوان الكتاب أو اسم المؤلف، ومن أهم المواقع التي خدمت مصنفات الأصول وقواعده:

– المكتبة الوقفية (*waqfeya.com*)، وتضم أكثر من (250) كتاباً في أصول الفقه وقواعده.

– خزانة الأصولي، بمكتبة الشبكة الفقهية المشار إليها سابقاً.

– خزانة القواعد الفقهية (*qawaidfiqhiyyah.blogspot.com*) وهي مدونة متخصصة لرفع الكتب والبحوث والرسائل العلمية في القواعد الفقهية.

– موقع جامع الكتب المصورة (*kt-b.com*)، ويضم أكثر من (6500) كتاب في الفقه وأصوله، ولم يفصل بين كتب الفنين، الأمر الذي زاد من عناء الوقوف على كتب الأصول حصراً.

– موقع المكتبة الشاملة (*shamela.ws*)، وهو الموقع الرسمي للبرنامج الشهير، ويتضمن الموقع جملة وافرة من الكتب وفق صيغ مختلفة مع إمكانية تصفح المباشر للكتاب، ومتابعة مستمرة للكتب المدخلة من قِبل فريق المكتبة الشاملة.

وثمة مواقع عُنيت بجمع الكتب والرسائل من غير عناية بتصنيفها حسب الفن، ومنها:

– مكتبة المجلس العلمي بموقع الألوكة (*majles.alukah.net*).

– خزانة الكتب والأبحاث بموقع ملتقى أهل الحديث المشار إليه سابقاً.

غير أنه يمكن تجاوز إشكالية التصنيف بالوصول إلى الكتاب المراد بواسطة البحث النصي في محركات البحث العالمية، وعلى رأسها محرك (*google.com*).

4 – **البرامج التطبيقية** (*Application software*)، والمراد بها في هذا المقام البرامج المبنية على قواعد

البيانات، والمكانز الموضوعية، وقد تأسست غالب هذه البرامج لتخدم نصوص الكتاب والسنة في المقام الأول، ولم تكن ثمة جهودٌ في توجيه تلك البرامج نحو النتاج الفقهي والأصولي إلا بعد ذلك بسنوات، تلبيةً لحاجة الفقهاء والمجتهدين في العالم الإسلامي إلى نصوصٍ فقهية وأصولية محوسبة ومفهرسة لتحصيل أكبر فائدةٍ ممكنة من هذا الإرث الشرعي الضخم، فإن الحاجة إلى الأعمال الموسوعية تتناسب طرداً مع اتساع دائرة العلوم، وعندما يكون الباحث أمام آلاف الكتب والبحوث، فإن الوقت ينفد، والعمر يفنى قبل أن يصل إلى مبتغاه، ولذلك حاول بعض العلماء إعادة صياغة التصنيف على وجهٍ يقرِّب للباحث بغيته، ومن ذلك صنيع الزركشي (794هـ) في كتابه «المنثور» في قواعد الفقه، حيث رتّب القواعد وفق الترتيب الهجائي، وهو منهج غير مألوف عند أرباب الفن[27]، وما صدور الموسوعات الفقهية إلا تلبية لهذا الغرض. وقد تم على إثر ذلك إنتاج عدد من البرامج التطبيقية التي استهدفت شرائح متعددةً من طلبة الكليات والدراسات العليا، والمتخصصين في العلوم الشرعية من المفتين والقضاة والدعاة والأئمة والخطباء، إضافةً إلى جهات الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية، والسلطات التشريعية في البلاد الإسلامية. وكان لهذه البرامج الأثر الكبير على الباحثين على ما يأتي بيانه في المطلب التالي، وسيأتي تفصيل الحديث عن أهم البرمجيات التطبيقية التي كان لها الأثر في علم أصول الفقه وقواعده في المبحث التالي.

ثانياً: الأنظمة الخبيرة (*Expert Systems*):

تُعد النظم الخبيرة من فروع الذكاء الاصطناعي، وهي برمجيات تقوم بمحاكاة سلوك الإنسان الخبير في مجالٍ معيَّن، وذلك عن طريق الاستخلاص والتجميع والتحليل، وإعادة استخدام معلومات الخبير وخبرته في مجاله بحيث يتمكن هذا النظام من معالجة الموضوع بدلاً من الإنسان الخبير، ويتكون من جزأين رئيسين: القاعدة العلمية، والمحرك الاستنتاجي[28].

ومن شروط إنتاج النظم الخبيرة أن يكون المبرمِج من ذوي التخصص في المجال المذكور، أو يتعاون معه خبيرُ المجالِ أثناء تحليل المشكلة، وكتابة البرنامج. والهدف الأول من هذه الأنظمة الخبيرة هو جعلها بدلاً عن الإنسان الخبير؛ ولذلك تعددت محاولات استثمار هذه النُّظم في عدد من العلوم الإنسانية والتطبيقية.

وأما في المجال الفقهي والأصولي فثمة محاولات محدودة في سبيل إنتاج نظم خبيرة تقوم مقام «المفتي» أو «المستنبِط»، ومن ذلك[29]:

(27) انظر: المنثور في القواعد (1/ 67)، والقواعد الفقهية، د. يعقوب الباحسين (334).

(28) انظر: *www.wtec.org/loyola/kb/c1_s1.htm*.

(29) انظر: استراتيجيات وأنماط التطبيقات الحاسوبية المستخدمة في=

– «نظام خبير في علم المواريث»، وهو نظام يتولى قسمة الميراث بإدارة الحوار بين المستخدم والنظام، والإجابة عن الاستفسارات، وصولاً إلى تحديد النصاب الشرعي لكل وارث.

– «المفتي الإلكتروني»، وهو نظام يتم تخزين البيانات الشرعية فيه بطريق السؤال والجواب، بحيث يتولى إصدار الفتوى بعد عرض السؤال عليه، أو بطريقة تحميل بيانات أحد المفتين وكل ما يتصل به من معلومات وبيانات وردود أفعال تجاه كل المواقف في فترة حياته، بحيث يقوم الجهاز بمحاكاة رد الفعل المتوقع والفتوى التي يمكن أن تصدر منه وكأنه على قيد الحياة. وقد عُورض هذا المشروع بالمنع من قبل علماء الأزهر؛ نظراً لعدم توافر شروط المفتي في هذا الجهاز، وعدم اكتمال التصور لأحوال السائلين واختلاف المناط في كل حالة[30].

– «الأصولي»، وهو نظام خبير سعى مبرمجوه إلى إعداده؛ ليتولى مهمة استخراج الدلالة الشرعية من نصوص القرآن الكريم، وتمييزها وفق قيود محددة بالحكم على النص لذاته بالنظر إلى عبارة النص من خلال جلسات سؤال وجواب، ويأتي تفصيل الكلام فيه بالمبحث التالي.

ومع ما تقدّمه الأنظمة الخبيرة من إسنادٍ للفقيه، تظل دون المستوى الذي يمكن الاعتماد عليه والوثوق به؛ فإن اختلاف أحوال الزمان والمكان والأعراف والأشخاص مما يزيد الأمر تعقيداً بالنسبة لهذه الأنظمة، وغياب المعرفة الدقيقة بالحادثة وفراسة الفقيه وذكائه وخبرته التي تُفتقد في هذه النظم تجعل الاعتماد عليها نوعاً من المخاطرة شرعاً، كما أن دلالات النص الشرعي يُداخلها قرائن صارفة قد تغيب عن إدراكها هذه النظم.

المطلب الثالث: أثر الحوسبة في خدمة علم أصول الفقه:

مع تعدد أنماط الحوسبة الأصولية وتطورها عبر سنوات، ظهرت آثارٌ حميدة لهذه التقنية ألقت بظلالها على هذا العلم الجليل، وأسهمت في جهود التأصيل والتقعيد، وبرزت آثارها في تطوير العملية البحثية بشكل كبير، ويبقى الأمل في إثراء علم الأصول بمزيد من فوائد الحوسبة في تطوير العلوم، وسيرتكز الحديث في هذا المقام على أهم الآثار والفوائد العملية لتقنية الحوسبة الأصولية، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- تقريب العملية الاستقرائية للألفاظ والمصطلحات الأصولية، الأمر الذي يسهم في انتقال الباحث إلى مرحلة الاستقراء التام، إذ أمكن من خلال

=خدمة الفقه الإسلامي (8)، ورقة بحثية من إعداد: د. عبدالرحمن عثمان، ود. سعد مأمون، ومتعب الرويلي، مقدّمة للمؤتمر الدولي للتطبيقات الإسلامية في علوم الحاسب المنعقد في ماليزيا، 2013م.

(30) انظر:
www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-50-11356.htm
وانظر في شروط المفتي: صفة الفتوى، لابن حمدان (13)، وأدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح (85).

ذلك إجراء الدراسات الاستقرائية للمصطلحات واستعمالاتها، كـ«الأمر والنهي»، و«العموم والخصوص»، و«الأصول والفروع»، و«القطع والظن»، و«النفي والإثبات»، و«القلة والكثرة»، و«التقديم والتأخير»، و«الاستقلال والتبعية»، و«الإجماع والخلاف»، و«الاحتمال»، و«الاعتضاد»، و«التوقف»، وغيرها من المصطلحات الأصولية التي تم تناولها في أطروحات علمية مختلفة. وإذا كان الباحث - مثلاً - بصدد التتبع لمواطن «الإجماع» في مسائل أصول الفقه، فإنه بحاجة إلى البحث النصي عن أكثر من عبارة توصله إلى مقصوده، كلفظ «الاتفاق»، و«الوفاق»، و«لا نزاع»، و«لا خلاف» وغيرها من الألفاظ ذات الصلة، وتمام الاستقراء لها بالجرد البصري لكتب الأصول ، مما يستهلك غالب أوقات الباحثين، فضلاً عن سهو البصر، وسريان التعب إلى النفوس والأذهان.

إن البحث «النصي» محدود الفائدة نسبياً، ولن يقدم للباحث سوى اللفظ الذي اختاره تحديداً، أو ما تصرّف عنه إذا ما استعمل البحث الاشتقاقيَّ أو بجذر الكلمة، ولن ينوب عنه في البحث عن المصطلحات المرادفة، ولذا يحتاج الباحث إلى إعمال الذهن لاستحضار المصطلحات الأخرى المتصلة ببحثه، وهو ما يتفاوت تبعاً لفطنة كل باحث.

2- تقريب الوقوف على آراء علماء أصول الفقه في ثنايا المصنفات الأصولية، سواء أكان المراد تتبع آراء المذهب الواحد، كآراء «الحنابلة» الأصولية، أم تتبع رأي العالِم الواحد، كآراء «أبي بكر الباقلاني» الأصولية، وهذا يتم - حاسوبياً - بأحد أسلوبين:

أ - البحث النصي عن مواطن العَلَم المراد، وهذا هو الغالب في تطبيقات العلوم الشرعية، والباحث حينها بحاجة إلى البحث بأكثر من احتمال؛ نظراً لتفاوت اسم العَلَم الواحد في كتب الأصول، إذ يرد الباقلاني مرة باسم «القاضي» مجرداً، أو «القاضي أبا بكر» منصوباً ، أو «القاضي أبي بكر» مخفوضاً، أو «القاضي أبو بكر» بالرفع، أو «ابن الطيب»، أو بغيرها من الاحتمالات، وهو ما قد يعرّض الباحث إلى الغفلة عن بعض المواطن.

ب - البحث من خلال الفهارس الموضوعية، فيستعمل الباحث فهرس الأعلام أو الفقهاء الواردين في كتاب أو عدة كتب يتم اختيارها، ويقوم البرنامج باسترجاع جميع المواطن التي ورد فيها اسمه وفق كافة الصيغ المختلفة لاسمه، وهذا الأسلوب، وإن كان أدق في استقراء آراء الأصولي، إلا أن الوهم في التعرّف على بعض الأعلام واردٌ على المفهرسين؛ نظراً لورود الاشتباه بين أسماء الأعلام، فـ«القاضي أبو بكر» يُراد به عالمان أصوليان، أحدهما حنفي، وهو الجصاص (370هـ)، والآخر مالكي، وهو ابن الطيب الباقلاني (403هـ)، الأمر الذي يؤكد أهمية قيام المتخصصين بهذه الفهارس

الموضوعية، مع المراجعة الدقيقة لها، وعرضها على أهل الاختصاص من علماء الأصول قبل مرحلة الإنتاج النهائي.

وعلى أي، فإن هذه الميزة تسهّل القيام بالدراسات الإحصائية القائمة على تحليل النتائج وفق معطيات مبرمجة سابقاً، يعجز الباحثُ عن القيام بها وحده بالطريقة الاعتيادية وبنفس سرعة الحاسوب ودقته.

3- تقريب أبواب أصول الفقه ومسائله على الوجه الذي يمكّن الباحث من إجراء الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة، وذلك من خلال «المكانز الموضوعية»، وهي عبارة عن مجموعة كلمات أو مصطلحات تُستخدم في تصنيف المعلومات وتكشيفها وتخزينها واسترجاعها، وتكون عادةً كلماتٍ مفتاحية أو مصطلحات واصفة أو عناصر بيانات، وقد تكون وفق ترتيب هجائي أو تركيب هرمي[31]، وتمتاز هذه المكانز باهتمامها بالعلاقات البينية بين المصطلحات الأصولية مثلاً - فهي لا تتعامل مع المصطلح منفصلاً عن غيره، بل تشكّل من هذه المصطلحات الأصولية كياناً واحدا، كعلاقة العموم والخصوص، وعلاقة الكل والجزء، وعلاقة النوع والجنس، ونحو ذلك.

إن من الإشكاليات الواردة على من يمارس البحث الأصولي ثلاثةَ أمور رئيسة:

الأول: تعدد الصيغ اللفظية للمصطلحات والمسائل الأصولية بين المذاهب المختلفة، أو لدى الأصوليين في المذهب الواحد، ما بين صيغة الإفراد ، والجمع ، وإحدى الصيغ المصدرية المتعددة، كالتعبير بـ«الحكم التكليفي» مع «الأحكام التكليفية»، وربما حصل التعدد باستعمال الصيغ المترادفة، ولو من بعض الوجوه، كمصطلح «المجتهد» مع «المفتي»، ومصطلح «المقلّد» مع «المستفتي»، ونحو ذلك.

الثاني: تباين المواطن في ذكر المسألة الواحدة بين مصنفات الأصول، تبعاً لاختلاف مناهج الأصوليين في ترتيب مسائل أصول الفقه، فمسائل «الأمر والنهي» محلها في مباحث «دلالات الألفاظ» في منتصف التصنيف الأصولي عند الجمهور، بينما نجده مستفتَحاً به عند كثيرٍ من أصوليي الحنفية[32]، والكلام في مسألة «شرع من قبلنا» يرِد غالباً في مباحث «الأدلة المختلَف فيها»، بينما يورده بعض الأصوليين ضمن مباحث «السنّة»[33]، وآخرون ضمن مباحث «النسخ»[34]، وهو ما قد يُوهم بعضَ الباحثين بكون المسألة الأصولية لم تُذكر

(31) انظر: بناء المكانز وتطويرها، لمحمود أحمد تيم (148)، ومركز الوثائق والمعلومات بتونس، جامعة الدول العربية، 1987م.

(32) انظر: الفصول، للجصاص (1/ 40)، تقويم الأدلة، للدبوسي (430)، أصول السرخسي (1/ 11)، المغني، للخبازي (27).

(33) انظر: التلخيص (2/ 257)، قواطع الأدلة (2/ 208)، العدة، لأبي يعلى (3/ 753).

(34) انظر: إحكام الفصول (1/ 400)، شرح اللمع (1/ 528).

في بعض المصنفات، وبخاصة فيما لم يُخدم منها بالفهارس التفصيلية.

الثالث: بحث المسألة الواحدة في عدة مواطن من الكتاب الأصولي الواحد، بحيث يظن الباحث بوقوفه على إحدى تلك المواطن أنه قد استوفى كلام صاحب الكتاب فيها، وهو ما يستتبع أموراً تتصل بدقة ما يُنسب إلى صاحب الكتاب من آراء أصولية، فابن حزم (456هـ) بحث مسألة «إجماع أهل المدينة» في ثلاثة مواطن من كتابه «الإحكام»[35]، وابن عقيل (513هـ) في كتابه «الواضح» الذي اختطَّ فيه ترتيباً فريداً وغريباً ألزمه الوقوع في تكرار جملةٍ من المسائل الأصولية، كما في مسألة «الإجماع السكوتي» التي أوردها في موضعين من كتابه المذكور[36]، فيقع في بعض المواطن من التحرير ما لا يقع في المواطن الأخرى.

وقد أسهمت الحوسبة الأصولية في تجاوز هذه العقبات الثلاث بشكل كبير، فالبحث النصي يعين الباحث في الوصول إلى الاستقراء التام، وإذا أُضيف له البحث الموضوعي وما يتضمنه من مكانز، فإن الوقوف - حينئذ - على جميع مواطن المسألة الواحدة أمرٌ بات في غاية الإمكان.

إن التذليل لهذه العقبات من خلال الحوسبة الأصولية يُسهِم في إنشاء ترتيبٍ حاسوبي موحَّد لمسائل أصول الفقه، مستفادٍ من ترتيب متميز، كترتيب الغزالي في «المستصفى» أو الآمدي في «الإحكام»، بحيث تُخضَع كل المصنفات الأصولية المخزنة لهذا الترتيب المنتخب، وتُربط رؤوس المسائل الأصولية بها، فيسهل استرجاعها في حال البحوث المقارنة، وتُشكِّل المرحلة الأولى لبناء مكنز أصولي متخصِّص.

4- تمكّن الحوسبة الأصولية من تقريب الدراسات الموضوعية، وذلك من خلال تصنيف النصوص الأصولية المخزنة حسب مباحثها المختلفة: «نصوص أصولية في الأدلة، نصوص في الحكم الشرعي، نصوص في دلالات الألفاظ، نصوص في الاجتهاد والتقليد... إلخ»، وينسدل من هذه المباحث الكبرى تصنيفٌ أدق، وهكذا في تشجير متوالٍ يصل بالباحث إلى أدق المسائل والمصطلحات الأصولية، وهذا مما يعود بحفظ الوقت على الباحثين، فإذا ما أراد البحث عن دلالة «المفهوم» عند المالكية، فليس عليه سوى اختيار دلالات الألفاظ، واختيار المصطلح المراد، فتأتي النتائج مستقرأةً من كتاب محدّد أو عدة كتب، حسب اختيار الباحث.

5- تقريب الوقوف على أدلة المسائل الأصولية الخلافية في موطنٍ واحد استقراءً من مظانها المتفرقة، ومن شأن هذا أن يضيق من الخلاف الأصولي في الكثير

(35) انظر: الإحكام، لابن حزم (2/ 97) و(4/ 202) و(6/ 169)

(36) انظر: الواضح، لابن عقيل (1/ 42) و(5/ 201).

من المسائل الناتج عن عدم استيعاب أدلة المسألة، أو عدم التحقق من صحة الدليل أو الدلالة.

6- الإسهام في تمييز المسائل الأصولية الإجماعية عن المسائل الخلافية، وتحرير محل النزاع، وإمكان حصر أقوال الجمهور في مسائل أصول الفقه، وتمييزها عما سواها، الأمر الذي يفيد في الكشف عن الأقوال الشاذة في مختلف المسائل، وهذا مما تفيده الفهارس الموضوعية للأدلة والقواعد في بعض البرامج التطبيقية، كبرنامج «جامع الفقه الإسلامي»، ففي دقائق معدودة يمكن للباحث أن يطلع على الأقوال المنسوبة إلى «الجمهور» في كتب الحنفية الأصولية، أو على الاستدلال بـ«إجماع الصحابة» في كتاب البحر المحيط للزركشي، وهكذا. ولكن يبقى على الباحث التدقيق في تلك النتائج؛ إذ لن تخلو من أوهام يعود بعضها إلى سبب برمجي أو إلى أمورٍ تتعلق بصحة النص المخزّن[37].

7- أسهمت الحوسبة الأصولية بشكل ظاهر في حصر القواعد الأصولية والفقهية، وتتبع أماكن ورودها في سائر الكتب المخزّنة، سواء أكانت واردة في كتب أصول الفقه أم في غيرها، وهذا يفيد في الوقوف على القاعدة الأصولية في غير مظانها، والاستفادة من تطبيقاتها في غير كتب الفن، سواء في كتب التفسير وأحكام القرآن، أو في شروحات السنة، أو في مدونات الفقه والفتاوى، أو غيرها. وقد أحصى برنامج «جامع الفقه» أكثر من (2500) قاعدة أصولية، وأكثر من (4000) قاعدة فقهية في مائة كتاب فقط، وردت منثورةً بها في أكثر من (7500) موطن، كما بلغت القواعد الأصولية والفقهية والمقاصدية في برنامج «معلمة زايد» أكثر من (2000) قاعدة.

8- تمكين الباحث من العمل على تحرير نسبة الأقوال الأصولية، وذلك بإعانته على تتبع القول الواحد، ومتابعة توارد الأصوليين في النقل، مما قد يقفُ الباحثَ على نتائج جديدة وتحريرات مهمة في هذا الصدد.

9- تسهم الحوسبة الأصولية في الكشف عن أسباب الخلاف في مسائل الأصول، وذلك من خلال البحث النصي عن العبارات الملائمة كـ(منشأ الخلاف)، و(مبنى الخلاف)، و(حرف المسألة)... إلخ، أو بواسطة الفهارس الموضوعية المتخصصة في حصر أسباب الخلاف، كما في فهارس برنامج «جامع الفقه الإسلامي»، فقد أحصى البرنامج أكثر من (100) سبب

(37) من النماذج على ذلك: ما وقع في برنامج «جامع الفقه الإسلامي» من نسبة القول بعدم فسق متتبع الرخص إلى الصحابي (أبي هريرة ﷺ) ضمن فهرس الصحابة، وذلك اعتماداً على النص الوارد في حاشية العطّار على المحلي (2/ 441): «وعن أبي هريرة أنه لا يفسق به»، وهو خطأ منشؤه سقطٌ، وصوابه «ابن أبي هريرة» الفقيه الشافعي (345هـ). وانظر: تشنيف المسامع (4/ 621).

للخلافات الأصولية، استقراءً من ثمانية كتب في هذا الفن.

10- تمكن الحوسبة الأصولية من دراسة الباحثين لتطبيقات القواعد الأصولية والفقهية من خلال استقراء الفروع من مصنفات الفقهاء، وهو ما يُعزِّز تلك القواعد بمزيدٍ من التطبيقات الفروعية التي لا نجدها منصوصةً في كتب القواعد والأصول، وتمثل إضافةً للمزيد من تخريجات الفروع على الأصول، ويزداد العمل أهمية إذا تم ربط القواعد بالقضايا والنوازل الفقهية المعاصرة، وهذا ممكن بواسطة التطبيقات المتصلة بمجلات البحوث الفقهية المعاصرة، كبرنامج «مجلة البحوث الإسلامية»، وبرنامج «مجلة مجمع الفقه الإسلامي»، وبرنامج «مجلة المجمع الفقهي»، فقد تم تصنيف بحوثها وقراراتها موضوعياً، ووُضعت لها فهارسُ للقواعد الفقهية والأصولية، بحيث يمكن للباحث أن يربط القاعدة الأصولية أو الفقهية المرادة بما يتعلق بها من فروع فقهية معاصرة. وقد تم تجربة ذلك في برنامج «مجلة مجمع الفقه الإسلامي»[38] الذي حوى ثلاثة عشر عدداً إلى نهاية عام 1422هـ، فجاءت نتيجة إحصاء القواعد فيها على النحو الآتي:

- (52) قاعدة أصولية، وقد تم اختيار قاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، فوُجد لها أكثر من (10) تطبيقات معاصرة.

- (342) قاعدة فقهية، وقد جاءت قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)، بأكثر من (90) تطبيقاً معاصراً.

- (47) ضابطاً فقهياً.

وما من شك في أن لهذه الفهارس الموضوعية الأثرَ البالغ في إثراء الجانب التطبيقي لعلم أصول الفقه بالمزيد من الفروع والأمثلة الفقهية المعاصرة.

11- تُسهم الحوسبة الأصولية في تذليل الدراسات المتصلة بمناهج العلماء في الاجتهاد، وذلك من خلال تتبع التطبيقات للقواعد الأصولية والفقهية في مصنفاته بواسطة الفهارس الموضوعية لتلك القواعد.

12- تقدّم الحوسبة الأصولية أسلوباً أسهل للوقوف على تطبيقات الأدلة الشرعية باختلاف ضروبها، وتفتح الأفق لتتبع استدلالات الأصوليين والفقهاء والمحدثين بالأدلة المتفق عليها والمختلف فيها.

13- إن من أهم مزايا الحوسبة الأصولية إعفاء الباحثين من وضع الفهارس اليدوية، إذ يتم ذلك آلياً دون الحاجة إلى الاستخلاص والجرد البصري، وقد فتحت الحوسبة الأصولية آفاقاً رحبة أمام أنواع الفهارس اللفظية الشاملة لنصوص علماء القواعد والأصول، كما أسهمت الفهارس الموضوعية في إثراء العملية البحثية، ويمكن أن يتشكل من مجموع هذه

(38) من إنتاج الشركة العربية لتقنية المعلومات، إصدار 2007م، النسخة 2.5.

الفهارس تصنيفٌ معلمي كبير لخدمة هذا العلم في مختلف ميادينه، وباكتمال الفهرسة الأصولية على الترتيب الجذري، والحرفي، يمكن إنشاء ما يُعرف بـ«المعجم المفهرس لألفاظ الأصوليين»، وهو مشروعٌ معجمي له أهمية كبرى لمن لم تُتح له فرصة الاستفادة من تقنيات الحاسوب، كما سيمثل مرجعاً فريداً حال غياب التقنية لأي سببٍ من الأسباب.

إن من إشكاليات الحاسوب كونه ينظر، ويتعامل مع النصوص تعاملاً بصرياً لا يميز إلا الشكل والحروف الظاهرية دون الالتفات إلى أصل الكلمة ومعناها، فمن يبحث - مثلاً - في دلالات الألفاظ عن مصطلح «المفهوم» الذي يقابل «المنطوق»، سيجد من بين النتائج عبارة ابن رشد (595هـ): «وسبب اختلافهم في هذا: تعارض (المفهوم) من هذه العبادة لظاهر اللفظ في الأحاديث التي ذُكر فيها العدد...»[39]، فمقصوده بعبارة (المفهوم): المراد، لا دليل الخطاب المقابل للمنطوق. والحاسوب لم تصل به القدرة بعد إلى التمييز بين الألفاظ المشتركة، فهذا مما يُحتاج فيه إلى دخول الجهد البشري من قِبل أصحاب التخصص الذين يملكون آلية التمييز الأصولي.

وبعد فهذه جملة مما قدمته الحوسبة لعلم أصول الفقه، وما لها من الآثار في تقريب هذا العلم، ومناهجه في أساليبَ حديثة تفتح مجال التطوير والابتكار في عرض المباحث، وتقريب المسائل، وتوثيق النصوص، ولعل في قادمات الأيام ما يحمل لنا المزيد من هذه الخدمات التقنية تجاه علم أصول الفقه والباحثين فيه.

***

المبحث الثاني

حوسبة أصول الفقه في البرامج التطبيقية: عرضٌ وتقويم

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: برنامج «جامع الفقه الإسلامي»:

وصف البرنامج:

هذا البرنامج من منتجات شركة (حرف) لتقنية المعلومات سنة 1418هـ/ 1999م بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت والبنك الإسلامي للتنمية[40]، ويُعدُّ من مفاخر الشركة في مجال تطوير البرامج الموسوعية للمصادر الإسلامية الكبرى على الوسائل الإلكترونية، وقد أخرجت منه عدداً من الإصدارات، كان آخرها الإصدار الرابع سنة 1432هـ على هيئة قرص (CD) مع وصلة خارجية للحماية. وقد حوى البرنامج في إصداره الأخير (113) كتاباً في الفقه وأصوله وقواعده، والفتاوى والقضاء، وآيات الأحكام وأحاديثها، والسياسة والآداب الشرعية. وقد بلغت كتب الأصول والقواعد (15) كتاباً، ثمانية في الأصول،

(39) بداية المجتهد (1/ 93).

(40) انظر موقع الشركة: *www.harf.com*.

وسبعة في القواعد، فأما كتب **أصول الفقه**، فهي:

1- الفصول في علم الأصول، لأبي بكر الجصاص (370هـ).

2- المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي (505هـ).

3- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبدالعزيز البخاري (730هـ).

4- التقرير والتحبير في شرح التحرير، لابن أمير حاج (879هـ).

5- التلويح على التوضيح، للسعد التفتازاني (792هـ).

6- البحر المحيط، للبدر الزركشي (794هـ).

7- شرح الكوكب المنير، لابن النجار (972هـ).

8- حاشية على شرح المحلي لجمع الجوامع للعطار (1250هـ).

وأما كتب **القواعد والفروق**، فهي:

1- الفروق، لأسعد الكرابيسي (570هـ).

2- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز ابن عبد السلام (660هـ).

3- أنوار البروق في أنواء الفروق، الشهير بالفروق، للشهاب القرافي (684هـ).

4- المنثور في القواعد، للبدر الزركشي (794هـ).

5- القواعد، للزين ابن رجب (795هـ).

6- الأشباه والنظائر في الفقه، للجلال السيوطي (911هـ).

7- غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، لأحمد الحموي (1098هـ).

والملحوظ أن هذه الكتب جرى انتقاؤها باعتبارها من أمهات كتب الأصول والقواعد في كل مذهب، المتسمة بالبسط والشمول، بحيث تغني فهرستها عن تخزين وفهرسة ما دونها من الكتب المختصرة.

خصائص البرنامج وميزاته:

1- يقدم البرنامج مائة وثلاثة عشر كتاباً من أهم كتب الفقه وأصوله التي تمثل أشهر مذاهب الفقه الإسلامي، وهذه الكتب موافقة للمطبوع مع ذكر بيانات الطبعة.

2- يتيح البرنامج إمكانية عرض النص مشكولاً أو غير مشكول، مع إمكانية نسخ النص إلى أي محرر نصوص والتعامل معه على أنه نص عادي، وإمكانية الطباعة.

3- يمنح البرنامج فهرسة كاملة لكافة محتويات النص من خلال قاعدة بيانات ضخمة، تضم فهارس للقواعد الأصولية والفقهية، والمسائل، والأدلة، والأقوال، وفوائد أخرى تتصل بأسباب الخلاف،

ومباحث التشريع، وغيرها. وقد بلغ عدد القواعد الأصولية (2525) قاعدة، وعدد القواعد والضوابط الفقهية (4150) قاعدة وضابط فقهي.

4- يقوم البحث في البرنامج على تقنيات تتسم بالسرعة والدقة تمكّن من:

- البحث الصرفي بكلمة أو جملة مشكولة أو غير مشكولة مع إمكانية اختيار الوزن والجذر الصرفي.

- البحث الموضوعي من خلال المكنز الفقهي والأصولي الذي يضم شجرةً للتقسيم الموضوعي تيسر العملية البحثية عن طريق إحدى الواصفات، سواء كانت مربوطةً بغيرها من واصفات المكنز، أو لم تكن مربوطة، ويُعد أول وأدق مكنز فقهي متخصص حتى الآن.

- البحث الفقهي والأصولي من خلال أحد عناصر التحليل المستخرجة من قاعدة بيانات البرنامج.

- البحث بالمصطلحات الفقهية أو الأصولية، وربطها بغيرها من المصطلحات، كالطب والفلسفة والأدب واللغة، مع تمييز المصطلح الأصولي المشترك عن غيره مما يشابهه في الظاهر.

- البحث المتعدد الذي يجمع كافة أنواع البحث السابقة ودمجها في نتيجة بحث واحدة.

5- يوفر البرنامج إمكانية عمل إحصائية تقوم على عناصر التحليل الفقهي والأصولي تفيد الدارسين في مجال الفقه وأصوله، وقد تم تجربة إحصاء استدلال العلماء بالاستحسان، فأحصى البرنامج (6792) موضعاً من مختلف المصادر المتاحة؛ ولبحث أدق تم تجربة إحصاء مسائل الأصول في كتاب المحلى لابن حزم، فأحصى البرنامج (18) موضعاً. وهذه الإمكانات الإحصائية في مصنفات الفقه وأصوله لم تتوافر في غير هذا البرنامج حتى الآن.

6- إمكانية إضافة تعليقات خاصة للمستخدم على النص المعروض.

ملحوظات على البرنامج:

1- قلة المصادر المعتمدة، فمع تعدد إصدارات البرنامج إلا أن الزيادات كانت في مصادر الفقه، ولم تحظ كتب الأصول والقواعد بأي إضافة، بل لم نجد أي كتاب أصولي على مذهب المالكية، وإنما اكتفوا بفروق القرافي، وهو في القواعد، ولا نجد من كتب الحنابلة الأصولية سوى شرح الكوكب المنير، مع وجود مصادر أوسع وأكثر أهمية كان بإمكانهم إضافتها في إصدارهم الأخير، كما أنهم لم يستكملوا إدخال أجزاء الموسوعة الفقهية الكويتية مع اكتمال طبعها، فضلاً عن نقص المعلومات عن الكتاب ومؤلفه أثناء الإحالة.

2- النصوص المدخلة من كتب الأصول والقواعد تحتاج إلى المزيد من المراجعة، وتدقيق النص وشَكل الكلمات، حيث وقعت جملة من الأخطاء،

بعضها راجع إلى خطأ المطبوعة نفسها، وبعضها نابع من خطأ في الإدخال، ولكن تبقى نصوص هذا البرنامج مقارنةً بغيره من أصح النصوص المدخلة.

3- لم يميّز البرنامج بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي، والمشهور عند أهل التخصص الفصل بينهما على ما هو معلوم، ولا شك أن الفصل بينهما أوفق، ويقدّم إحصاءً أدق.

4- تم إدخال تعريفات المصطلحات الأصولية تحت معجم غريب الألفاظ، والأنسب نقلها إلى معجم المصطلحات المعرّفة.

5- الدعم الفني غائب، والتحديث للبرنامج ومصادره دون المستوى المطلوب.

المطلب الثاني: برنامج «الجامع الكبير للتراث العربي والإسلامي»:

وصف البرنامج:

هذا البرنامج من إنتاج مركز التراث للبرمجيات بالأردن[41]، وأصله برامج متفرقة أصدرها المركز، كان من أهمها برنامج «الفقه وأصوله» الصادر سنة 1420هـ، فجمعت البرامج في إصدارٍ شامل، أُطلق عليه «الجامع الكبير»، وقد أُخرج منه عدة إصدارات، كان آخرها الإصدار الخامس، على هيئة مخزن خارجي (*E-Hard disk*)، كما أنه متوفر على الشبكة ضمن «قواعد المعلومات» في عددٍ من مواقع المكتبات الرسمية التابعة للجامعات العربية، وعلى الشبكة باستقلال بعنوان (الجامع نت *www.aljamea.net*) من خلال اسم مستخدم وكلمة مرور، لكنه دون الأول في تكامل القدرات وسرعة البحث واستقلاليته.

ضمت المكتبة أقساماً مختلفة (العقائد والملل - التفاسير وعلوم القرآن - السنة وعلومها - الفقه وأصوله - السيرة والتاريخ - الأخلاق والسلوك - العربية وعلومها - مكتبات متنوعة في السياسة والعلوم والطب)، وقد بلغ مجموع الكتب المدخلة أكثر من (2500) عنوان، في أكثر من (10.000) مجلد، وفيما يتصل بكتب أصول الفقه وقواعده، فقد صُنفت في زمرتين[42]:

الأولى: الكتب الجامعة لأصول الفقه، وتختص بالكتب الكبار المستوعبة لغالب المباحث الأصولية، ككتاب الإحكام، لابن حزم (456هـ)، والبرهان، للجويني (487هـ)، وأصول السرخسي (490هـ)، والروضة، لابن قدامة (620هـ)، وغيرها، وعددها (62) كتاباً.

الثانية: مسائل أصولية، وهي الكتب والرسائل التي تضمنت كلاماً في بعض مباحث أصول الفقه،

(41) انظر موقع الشركة: *www.turath.com*.

(42) انظر: مشروع الجامع الكبير لكتب التراث العربي والإسلامي، كتاب تعريفي (22و23).

كصفة الفتوى، لابن حمدان (695هـ)، وتحقيق المراد، للعلائي (761هـ)، والقول المفيد، للشوكاني (1250هـ)، وغيرها، وعددها (23) كتاباً ورسالة.

خصائص البرنامج وميزاته:

1- توثيق النصوص بذكر الجزء والصفحة والطبعة لأصولها الورقية، مع إمكانية ربط النص المطبوع بالمخطوط، وتضمينه مع الكتاب في ملف مرافق.

2- دمج القراءة المسموعة للقرآن الكريم بترتيل عدد من المقرئين، وربطها مع كتب التفسير من خلال موسوعة التفسير المدمجة، وإعراب القرآن.

3- خدمة الأحاديث والآثار الواردة في النصوص من خلال موسوعة الأطراف، والتخريج، وأحكام المحدثين وعلماء الجرح والتعديل، مع توفير شروح الأحاديث، وتتبع الطرق لأكثر من (300.000) نص مسند.

4- مساندة الباحث بعدد من الموسوعات، وهي:

- موسوعة تراجم الأعلام لأكثر من (100.000) من أعلام المسلمين.

- موسوعة المعاجم اللغوية.

- موسوعة الشعر العربي، وقد حوى أكثر من (1000.000) بيت شعر.

5- إمكانية إضافة التعليقات كتابةً وصوتاً، مع إتاحة إنشاء الملفات لجمع المعلومات، وإضافة التقارير عن الأخطاء المطبعية، وقابلية البرنامج لتصحيح الأخطاء الإملائية، وإرسالها إلى موقع البرنامج على الشبكة.

6- إمكانية التعديل في نوع الخط ولونه وحجمه، وتشكيل الكلمات.

7- إنشاء مجالات البحث، باختيار الأقسام التي تُقصد بالبحث.

8- البحث النصي إما بالكلمة أو الجملة، مع السوابق أو اللواحق، وإمكان البحث بجذر الكلمة أو الجملة. والملحوظ في البرنامج سرعة ظهور النتائج رغم كثرتها، وتم اختبار ذلك بالبحث عن كلمة (اجتهاد) في جميع كتب البرنامج، فأحصى (3469) موضعاً في مدة لم تتجاوز الثانية الواحدة.

9- إمكانية البحث الموضوعي، وذلك بالبحث عن الكلمة المطلوبة في أبواب المصنفات والمظان الصحيحة التي تذكر أحكام ومسائل هذه الكلمة من خلال تصفية نتائج البحث النصي، وقد تم تجربة ذلك بالبحث الموضوعي عن كلمة (اجتهاد) فأحصى (44) موضعاً.

10- عزو نتائج البحث إلى العناوين والأبواب الفقهية والأصولية، مع إمكان إظهار شجرة العناوين للكتاب.

11- إمكانية نسخ النص ولصقه، وطباعته، من غير قيود.

ملحوظات على البرنامج:

1- عدم الدقة في تصنيف الكتب المدخلة، حيث تضمنت مجموعة «الكتب الجامعة لأصول الفقه» كتباً في القواعد الفقهية والفروق والتخريج الفقهي، ككتاب قواعد الأحكام للعز، والقواعد النورانية لابن تيمية، والقواعد لابن رجب، وشرح القواعد لأحمد الزرقاء، وغمز عيون البصائر للحموي، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني، والفروق للكرابيسي. وكان الأَولى والأدق فصلها في مجموعة مستقلة، كما أن مجموعة الأصول قد ضمت كتباً ورسائل ليست من علم الأصول أساساً، ككتاب «نزهة الأعين النواظر» لابن الجوزي، وهو في علوم القرآن، وفتاوى ابن الصلاح الذي هو بالفقه أشبه. وفي المقابل قد وضعوا كتباً أصولية في مجموعات أخرى، كوضعهم «أدب المفتي والمستفتي» في مجموعة الفقه، وكتاب «الأنجم الزاهرات في شرح الورقات» للماردِيني في مجموعة مصطلح الحديث، كما كرروا إدخال بعض الكتب الأصولية في رسائل مجتزأة من الأصل، ككتاب «الاجتهاد» للجويني، الذي يمثل قطعةً من آخر كتاب «البرهان» له.

2- دقة البحث الأصولي الموضوعي ليست بالمستوى المطلوب، حيث يجري البحث عن كلمات لا علاقة لها بموضوع الباحث، نظراً لوجود الاشتراك اللفظي، وقد تم تجربة ذلك بالبحث الموضوعي عن كلمة (دلالة الإشارة)، فأحصى البرنامج (31) موضعاً، وقد جاءت النتيجة دقيقة في (28) موضعاً منها، بينما كانت ثلاثة مواضع مأخوذة عن كتب أهل العربية، ولا علاقة لها بالموضوع الأصولي لدلالة الإشارة.

3- فهارس الكتب الأصولية المشجرة ليست دقيقة، ولا تخدم الباحث في كثير من المواطن، وقد تم فحص فهرس «البرهان» للجويني، فوجدنا أكثر من ثلث المباحث وقعت فهرستها بعنوان «فصل» مجرداً من أي إشارة إلى مضمون ذلك الفصل.

4- على وفور الموسوعات المضمنة في البرنامج إلا أنه خلا من موسوعة المصطلحات الفقهية والأصولية، وقد تفوق أهميتها لدى الباحث الشرعي أهمية موسوعة المعاجم اللغوية.

5- خلا البرنامج من خاصية التحديث المباشر عن طريق الشبكة.

6- لا يمكن العمل على البرنامج إلا بوصل المخزن الخارجي كل مرّة، وهو عملٌ يتطلب تكراراً يجهد الباحث، ويعرّض القطعة للسقوط والتلف مع كثرة التنقل به.

المطلب الثالث: برنامج «المكتبة الشاملة»:

وصف البرنامج:

أصل هذا البرنامج منتج فردي، قام بإعداده طبيب مصري يُدعى «د.نافع» سنة 1424هـ، وقد قدّمه

في إصداره الأول سنة 1426هـ ليكون خدمةً مجانية لطلبة العلم في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وكان وقتها مغلقاً لا يمكن زيادة الكتب فيه من جهة المستخدم كعامة البرامج المنتشرة حينذاك، واشتُهر من خلال موقع «ملتقى أهل الحديث» الذي تبنى إفراد منتدى خاص للبرنامج المذكور، وشاركه مجموعة من طلبة العلم في إدخال المزيد من الكتب، والعمل عليها فهرسةً ومراجعة، وظهر الإصدار الثاني منه في أواخر العام المذكور بمزية إضافة الكتب وحذفها، ثم ظهر الإصدار الثالث سنة 1433هـ بميزة ربط الكتب بالنسخ المصورة (*pdf*)، وتم في العام المذكور إطلاق نسخة للتصفح على الشبكة دون حاجة إلى تنصيب البرنامج على الحاسوب، إضافة إلى إصدار خاص للمكفوفين بتعديلات خاصة تتضمن مزية قراءة النص تلقائيا، وتشكّلت فيما بعد مجموعةٌ علمية من طلبة العلم عُرفوا بفريق المكتبة الشاملة، مهمتهم التعاون في إدخال الجديد من الكتب والمخطوطات، ومراجعتها، وتهيئة رفعها على الشبكة للمستخدم النهائي، ورافق ذلك إنشاء مؤسسة رسمية للمكتبة وموقعاً خاصاً بالبرنامج وكتبه [43]، يتم تحديثه بصفة دورية، وتُرفع فيه الكتب وآخر التحديثات المتضمنة للتصحيحات البرمجية والإضافات الخدمية، وتبنى مطورو البرنامج استهداف منصات جديدة، بحيث يمكن للبرنامج العمل على الأجهزة بنظامَي (*ios*) و(*android*).

وقد بلغ عدد الكتب المدخلة حتى الآن ما يزيد على (6800) كتاب، منها (195) كتاباً ورسالة في أصول الفقه وقواعده.

خصائص البرنامج وميزاته:

1- المكتبة الشاملة مجانية متاحة للتحميل عبر الموقع الرسمي، والبرنامج خيريٌّ وقفي، برعاية المكتب التعاوني للدعوة بالروضة في مدينة الرياض، الذي فتح المجال لدعم البرنامج وفريقه لاستكمال مشاريعهم الطموحة لتطوير المكتبة الشاملة.

2- البرنامج مرن وقابلٌ للتوسعة والإضافة، وقد أصبحت المكتبة الشاملة متنقلة (*portable*) لا تحتاج لتنصيب، كما يتيح البرنامج إمكانية استقبال ملفات النصوص الخاصة بالباحث، واستيرادها من مختلف المواقع ذات الاهتمام بجمع الكتب الشرعية، وتصديرها وقراءتها بمختلف صيغها، وترتيبها في المكتبة في إطار واحد، ليتم بعد ذلك التعامل معها والتعديل فيها، أو نقل كتاب من قسم لآخر أليق به أو غير ذلك.

3- موافقة الكتب للمطبوع مع العناية باستيفاء معلومات المصادر، وهي من أولويات العاملين على المكتبة الشاملة، ويحرص الموقع الرسمي على موافقة الكتب للطبعات الورقية مع إضافة «ختم»، توثيقاً للنص

(43) انظر: *www.shamela.ws*.

المدخل، بحيث يتمكن طالب العلم من العزو الصحيح في بحوثه ودراساته، بعيداً عن احتمال التحريف والحذف في النص المنقول.

4- سهولة الاستخدام، فعامة الوظائف ظاهرة لا تحتاج إلى شرح.

5- قوة محرّك البحث ومرونته، وتوافر الخيارات المتعددة للبحث النصي داخل الكتاب، أو أبوابه وعناوينه، أو تعليقات المستخدم، مع إمكانية إنشاء مجالات متعددة من قبل الباحث.

6- مقابلة النص المدخل مع النسخ المصورة، وربط التصفح للنص مع التنقل الآلي للمصورة.

7- مقارنة تفسير الآية القرآنية بأكثر من كتاب من كتب المفسرين.

8- خدمة تتبع طرق الأحاديث وتخريجها وشروحها.

9- إمكانية ربط المتون بشرحها والتعديل في ذلك.

10- ترتيب نتائج البحث وكتب البرنامج وفق وفيات المؤلفين.

11- خدمة البحث عن الرواة والأعلام، وتتبع شيوخهم وتلامذتهم وأحوالهم جرحاً وتعديلاً.

12- التطوير المستمر والمتابعة الدقيقة، وذلك بإضافة مميزات جديدة، وإصلاحات للإشكالات التي تظهر للمستخدم، وفي كل تحديث إضافة لمميزات جديدة، واستدراك لعيوب ومشكلات برمجية، وإدراج لتحسينات وإجابة لمقترحات، ومن التحديثات التي يسعى لها القائمون على البرنامج: دعم جميع اللغات (دعم الترميز الموحّد *Unicode*) لإتاحة الفرصة لإدخال الكتب المترجمة لجميع اللغات الأخرى، وإضافة جملة من الخدمات المساندة، كخدمة القراءات القرآنية، وشرح الغريب، والتحليل الآلي للأسانيد وتمييز الرجال، وتطوير خدمة التراجم ومقارنة التفاسير، وإضافة عدد من المعاجم.

ملحوظات على البرنامج:

1- البرنامج يعمل بكامل كفاءته حال القيام بفهرسة الكتب، وهو ما يضاعف من حجم البرنامج بما يزيد على (60) جيجا، وإلا فسيعاني الباحث من بطء في البحث النصي، سواء أكان البحث في جميع كتب المجموعة أم في جميع كتب البرنامج، وإذا أراد الباحث خاصية المقابلة مع النسخ المصورة، فسيتضاعف الحجم إلى أكثر من (100) قيقا.

2- وجود كتب في غير محلها الصحيح، وبالنظر في مجموعة أصول الفقه، وجدنا كتباً ليست من علم الأصول، ككتاب «فتح القدير» لابن الهمام الذي يتبع قسم الفقه الحنفي، و«نزهة الأعين النواظر» لابن الجوزي الذي يتبع قسم علوم القرآن.

3- عدم الفصل بين الكتب المصنفة في علم أصول الفقه والقواعد الفقهية، والفصل بينهما أنفع للباحث وأدق.

4- ركز القائمون على البرنامج على تزويد المكتبة بأكبر عددٍ ممكن من الكتب الشرعية والعربية في مختلف التخصصات، وكونوا فريقاً خاصاً لهذا الغرض، وأغفلوا الالتفات إلى مقصد مهم للباحثين، وهو تزويد البرنامج بميزة البحث الموضوعي، وإنشاء الفهارس المتنوعة المتعلقة بالأدلة والقواعد، ومعاجم المصطلحات الفقهية والأصولية، فالبرنامج خال عن أي مكنز موضوعي، ولا يمكن للباحث الأصولي أن يستقرئ كلام الأصوليين مثلاً في قاعدة «الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد» إلا من خلال البحث النصي فقط، ولا شك أن هذا مدعاة لفوات عدد من المواطن التي بحثت القاعدة بصيغٍ أخرى، كما لا يمكن للباحث أن يقف على الفروع المخرّجة من الأصول في كتب الفقهاء إلا بالبحث النصي عن القاعدة، وهو ما يعطي الباحث عدداً من النتائج التي لا تتوافق مع ما هو بصدده، وربما فاتته بعض المواضع لمغايرة الصيغة.

والمؤمَّل من فريق المكتبة الشاملة الالتفات إلى هذه الأداة المهمة، ليجتمع في عملهم كثرة المصادر مع قوة الفهارس، فتتكامل عناصر البحث الثلاثة: (السرعة، والدقة، والاستيفاء).

المطلب الرابع: برنامج «معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية»:

وصف البرنامج:

تعدُّ «معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية» من الموسوعات الشرعية الكبرى، ومن أبرز منجزات القرن الحالي، قام على تأليفها ثلةٌ من العلماء والباحثين، بالتعاون بين مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، واستغرق العمل على إخراجها عقدين من الزمان، وطُبعت عام 1434هـ، في واحد وأربعين مجلداً (44)، حاويةً لما يزيد على ألفي قاعدة، وجُعلت في أربعة أقسام:

الأول: القواعد المقاصدية والمبادئ العامة، ومجموعها (136) قاعدة.

الثاني: القواعد الفقهية، ومجموعها (1018) قاعدة، وهي أكبر الأقسام.

الثالث: الضوابط الفقهية، ومجموعها (636) ضابطاً.

الرابع: القواعد الأصولية، ومجموعها (509) قواعد.

(44) المادة العلمية من القواعد -بأقسامها الأربعة- تبدأ من بداية الجزء الثالث إلى نهاية الجزء الحادي والثلاثين؛ إذ الجزءان الأولان في المقدمات، والأجزاء العشرة الأخيرة للفهارس المتنوعة.

وتعدُّ المعلمة أبرز عملٍ موسوعي أصيل قُدِّم لخدمة القواعد الفقهية، حيث المقارنة بين ألفاظ القاعدة الواحدة، وجمع ما أمكن من أدلتها، والتطبيقات عليها، مع مقدماتٍ علمية نفيسة، وقد أصدرت المعلمة نسخةً حاسوبية للمطبوع المشار إليه، تم فيها إدخال جميع المواد النصية، مع إضافة خصائص بحثية، زادت من فائدة المعلمة للباحثين.

خصائص البرنامج وميزاته:

1- إمكانية البحث في جميع مجلدات البرنامج، أو في مجلد يحدده الباحث، أو في القاعدة الواحدة، أو في الصفحة الواحدة.

2- إمكانية البحث عن القاعدة من خلال الجزء والصفحة، أو من رقم القاعدة حسب ترقيم المعلمة، إذ النسخة الحاسوبية موافقة للمعلمة المطبوعة.

3- ميزة البحث النصي في المعلمة متعددة مع وجود المحلل الصرفي؛ إذ يمكن البحث بالمطابقة أو باللواصق أو بالجذور، أو يمكن استخدام أسلوب البحث المبعثر، مع إمكانية ضبط حدود البحث في أي قسمٍ من الأقسام الأربعة (القواعد المقاصدية - القواعد الفقهية - الضوابط الفقهية - القواعد الأصولية)، ويستطيع الباحث أن يضيف ما يريده من مجالات بحثية، ويحفظها لاستخداماته القادمة.

4- أسهمت جودة التصنيف لموضوعات المعلمة في تسهيل الفهرسة الموضوعية لمحتويات البرنامج من القواعد المقاصدية والأصولية والفقهية، وزاد من قيمة العمل جمع النصوص والصيغ المختلفة للقاعدة الواحدة في موطن واحد بحيث يمكن للباحث الوقوف على القاعدة بالبحث عنها وفق أي صيغة من الصيغ المثبتة، وتكمن الميزة المهمة للبرنامج في ربط القواعد بعضها ببعض بروابط مباشرة، تمكّن الباحث من الانتقال إلى أي قاعدة في أي موطن بحيث يدرك الحقائق والوجوه للقاعدة الواحدة (البناء - الاستدلال - التفريع)، وهو ما يغني الباحث تماماً عن الرجوع إلى النسخة المطبوعة، ويسهم في الارتقاء بالدراسات التحليلية المقارنة، ونتمنى على البرامج الأخرى الاحتذاء بهذه الخاصية المهمة والعملية، لما فيها من تقريب المادة، وحفظ الوقت على الباحثين.

5- إمكانية ترتيب النتائج والملفات وفق أشكال عملية مختلفة (تراكبي، أفقي، رأسي).

ملحوظات على البرنامج:

على الرغم من أن البرنامج في إصداره الأول، ويُعدُّ إصداراً تجريبياً سيتبعه إصدارات أخرى أكثر إتقاناً وثباتاً، إلا أن ذلك لا يمنع من إبداء بعض الملحوظات، وهي:

1- لا يوجد خيار لطباعة النتائج، وإذا ما أراد الباحث ذلك فيلزمه نسخ النص ونقله خارج البرنامج

ليتم اتخاذ أمر الطباعة.

2- توجد خاصية «البحث بالفهارس»، ولكنها غير مفعّلة في هذا الإصدار.

3- توجد خدمة «مستكشف القواعد»، وهي خاصية لم تتضح الفائدة منها، كما أن استعمالها يؤدي إلى انهيار التطبيق وإغلاقه.

4- ملف «المساعدة» لا يعمل وغير مفعّل.

5- محرك البحث النصي بطيء رغم محدودية المادة العلمية، ولا يعمل بكفاءة مقارنةً بغيره من التطبيقات، وينهار التطبيق أحيانا.

6- التطبيق خالٍ عن أي مصادر مساندة، ومن المهم إضافة كتب أصول الفقه والقواعد لمزيدٍ من التوثيق والتدقيق وتتميم النقول، ليستغني بها الباحث عن الرجوع إلى تطبيقات أخرى.

المطلب الخامس: برنامج «الأصولي»:

وصف البرنامج:

يُصنَّف برنامج «الأصولي» ضمن الأنظمة الخبيرة (*Expert Systems*) التي تعد المرحلة التالية لتطبيقات قواعد البيانات، وقام بإعداده الباحثان: د.عبدالله المطوع، ود.سها التكريت، ونُشر باللغة الإنجليزية في المجلة الكويتية للعلوم والهندسة، سنة 2011م[45]، وهي دراسةٌ قامت على تصميم نظامٍ يقوم باستنباط الأحكام التكليفية الخمسة من نصوص القرآن الكريم آلياً، في ظل قيودٍ محدودة بالحكم على النص لذاته، وذلك بالنظر إلى عبارة النص من خلال جلسات سؤال وجواب بين النظام الخبير والمستخدم، وقد قام الباحثان بمقارنة دقة أحكامها مع رأي ثلاثة من المتخصصين في علم الأصول.

خصائص البرنامج وميزاته:

1- يعد البرنامج أول نظامٍ خبير تتم تجربته في علم الأصول، ويعد اللبنة الأولى في هذا المجال النادر بالنسبة للعلوم الشرعية التأصيلية، فهو بسبقٍ حائز تفضيلا.

2- أظهرت النتائج الأولية عند تجربة النظام على خمسين آية من آيات الأحكام - تم اختيارها عشوائياً - مخرجات مشجعة وصلت دقتها إلى 96 ٪ عند مقارنتها مع أحكام الخبير الأصولي البشري على النصوص ذاتها.

3- استخدام أسلوب السؤال والجواب لا يحتاج فيه إلى مستخدم متخصص في علم الأصول، إذ يمكن لمن له أدنى معرفة بالعربية الإجابة على تلك الأسئلة التي يطرحها النظام الخبير، ومن ثم تحديد نوع الدلالة في الآية.

ملحوظات على البرنامج:

1- البرنامج تجريبي وغير متاح لعامة

(45) *A.M. Mutawa, Suha Mohammad Al-Terkait, «Al Usouly: An Expert System in the Origins of Islamic Jurisprudence Domain» Kuwait Journal of Science and Engineering (KJSE), vol 38(2B), issue 1.*

المستخدمين، ورابط التعريف بالبرنامج لا يعمل.

2- يعتمد النظام على النظر المجرد في الآيات دون اعتبار القرائن الصارفة، التي تؤثر بشكل لا يخفى على المتخصص؛ ولذا قيد البرنامج الأحكام الصادرة بعبارة (إن خلا من أي قرينة تصرفه)، وهذا ينتهي بالمستخدم إلى عدم الإفادة والوثوق بنتائج النظام؛ لكونه يحتاج إلى من يقوم بعملية الاستقراء؛ للتأكد من عدم القرينة، الأمر الذي لا يقوم به البرنامج.

3- يحتاج النظام إلى جمع نصوص السنة وإجماع العلماء إلى نصوص الكتاب لتتكامل القرائن بأنواعها، ويتم ذلك تحت إشراف فريق علمي متخصص في علم الأصول.

***

خاتمة

لقد أسفر البحث عن عدد من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- تعد التقنية الحاسوبية من أهم وسائل المعرفة والتعليم في العصر الحديث، وإتقانها من فروض الكفايات على أمة الإسلام، وقد قُدّمت جهود مباركة في سبيل الإفادة من هذه التقنيات لتقريب علوم الشريعة للباحثين وعامة الأمة.

2- تعددت الأنماط الحاسوبية في خدمة العلوم الشرعية، وبرز منها ما يتصل بقواعد المعلومات بصورها المختلفة، وحملت في طياتها عدداً من الآثار والفوائد التي أشار إليها البحث.

3- ومع أن الاتجاه العام في حوسبة العلوم الشرعية كان لعلوم الكتاب والسنة، فأن الجهود اتجهت مؤخراً إلى حوسبة الفقه وأصوله، واتخذت نمطين رئيسين، هما : قواعد البيانات، والأنظمة الخبيرة، وتعددت صور النمط الأول ما بين أوعية حاسوبية، ووسائط متعددة، ومواقع علمية، وبرامج تطبيقية، وأما النظم الخبيرة فثمة محاولات نادرة لم يُكتب لها الانتشار بين عامة المستخدمين، نظراً لكثرة الملحوظات حولها.

4- لحوسبة أصول الفقه جملة من الآثار والفوائد، تلخصت في تقريب العملية الاستقرائية، وتسهيل الوقوف على آراء ومذاهب الأصوليين مما يمكنه من تحرير نسبة الأقوال، والتمييز بين المسائل الإجماعية والخلافية، وتقريب أبواب ومباحث علم الأصول الذي يسهم في تقريب الدراسات الموضوعية، وبيّن الباحث أهمية الحوسبة الأصولية في تجاوز العقبات الثلاث التي تواجه الباحث الأصولي غالباً.

4- كشف البحث عن أهم البرامج التطبيقية التي خدمت علم أصول الفقه وقواعده بشكل ظاهر، وهي جامع الفقه الإسلامي، والجامع الكبير، والمكتبة الشاملة، ومعلمة القواعد، كما تعرض لنظام خبير عُرف بـ«الأصولي»، وحاول الباحث إبراز ما في هذه

التطبيقات من جوانب الإيجاب والسلب.

وثمة جملة من التوصيات يرى الباحث أهمية الإشارة إليها، وهي على النحو الآتي:

1- الدعوة إلى بذل المزيد من الجهود في إدخال ما تبقى من مصنفات أصول الفقه وقواعده المصنفة قديماً، ولم يتم إدخاله بعد، أو تم إدخاله صورةً، ولم يتم تخزينه نصاً، مع مراعاة ما يتصل بحقوق الطبع والتحقيق.

2- العمل على تطوير الحوسبة الأصولية وفق أنماط لم ينشط لها الباحثون، كاستخدام برامج الملتميديا فلاش ذات الانتشار الكبير، واستعمالها في شرح علم الأصول، وكيفية التخريج الفقهي على القواعد ونحو ذلك.

3- التوعية بالمواقع المشبوهة تجاه قواعد الشريعة وأصولها حتى لا يتضرر منها عامة الناس ممن ليس لهم تخصص في الشريعة وعلومها، وإفراد دراسات تعالج الإشكاليات الناشئة عن استخدام الحاسوب وآثاره السلبية في طلبة العلم.

4- العمل على تطوير قدرات البحث الدلالي، بمراعاة ما اختلفت صيغه وألفاظه، واتفقت معانيه من مصطلحات الأصوليين، والتركيز على المواءمة بين الصياغات المختلفة للقواعد الأصولية والفقهية، بحيث يمكن للباحث الوقوف على جميع المواطن من غير إخلال.

5- دمج نصوص القرآن والسنة في المكنز الأصولي؛ إذ المكانز الحالية قد اقتصرت على دمج نصوص الفقهاء مع القواعد الأصولية، وما يحتاجه الباحث الأصولي يكمن في فهرسة نصوص الوحيين فهرسةً موضوعية أصولية، تمكّن الباحث من حصر الأمثلة من نصوص القرآن - مثلاً - التي وردت بدلالة الاقتران، أو آيات مفهوم الصفة، أو الأقيسة القرآنية، وهو ما يزيد من ارتباط الفقيه بالنصوص الشرعية.

6- جاءت النصوص الشرعية في تقرير الأصول وفق نمطين: دلالة النص على تطبيق أصولي، ودلالة النص على مسالة أصولية، فالأول تقريرٌ لمثال، والآخر تقريرٌ لحجية، ولابد من مراعاة الفرق بينهما في الفهرسة الحاسوبية للنصوص الشرعية.

7- أهمية اعتماد منهج موحد للإحالات، وذلك باعتماد ترتيب فريد جامع للمسائل الأصولية كافة، كترتيب الغزالي في «المستصفى»، أو الآمدي في «الإحكام».

8- تفعيل المراكز البحثية المعنية بتطبيقات الحاسوب في العلوم الشرعية في الجامعات وغيرها، وأهمية تنسيق الجهود في هذا الصدد؛ إذ إن أكثر ما يؤدي إلى توقف المشروعات - بعد نقص الموارد المالية - يعود إلى فقدان التنسيق والازدواجية في العمل.

***

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

إحكام الفصول في أحكام الأصول. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف المالكي. تحقيق: عبد المجيد تركي، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1415هـ.

الإحكام في أصول الأحكام. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي. تحقيق: أحمد شاكر، ط1، القاهرة: مكتبة الآفاق، 1404هـ.

الإحكام في أصول الأحكام. الآمدي، أبو الحسن سيف الدين علي ابن محمد. تحقيق: د. سيد الجميلي، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1418هـ.

أدب المفتي والمستفتي. ابن الصلاح، أبو عمرو ابن الصلاح الشافعي. تحقيق: د. موفق عبد القادر، ط2، المدينة النبوية: مكتبة العلوم والحكم، 1423هـ.

أصول السرخسي. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل الحنفي. تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1414هـ.

بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي. ط1، القاهرة: دار الحديث، 1425هـ.

بناء المكانز وتطويرها. تيم، محمود أحمد. د.ط، تونس: مركز الوثائق والمعلومات، جامعة الدول العربية، 1987م.

تشنيف المسامع بجمع الجوامع. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي. تحقيق: د. سيد عبد العزيز، ود. عبد الله ربيع، ط1، مصر: مؤسسة قرطبة، 1418هـ.

تقويم الأدلة في أصول الفقه. الدبوسي: أبو زيد عبيد الله بن عمر الحنفي. تحقيق: خليل الميس، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ.

التلخيص في أصول الفقه. الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبدالملك بن عبد الله الشافعي. تحقيق: د. عبد الله جولم النيبالي، وشبير أحمد العمري، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1417هـ.

جامع الفقه الإسلامي: دليل الاستخدام. القاهرة: شركة حرف لتقنية المعلومات، 1999م.

حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع. العطار، أبو السعادات حسن بن محمد الشافعي. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ.

روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الحنبلي. تحقيق: أ. د. عبد الكريم بن علي النملة، ط2، الرياض: مكتبة الرشد، 1414هـ.

سلسلة الأحاديث الصحيحة. الألباني، محمد ناصر الدين. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1415هـ.

سنن ابن ماجه. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، القاهرة: دار الحديثة، 1414هـ.

سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق: محمد عوامة، ط1، مكة المكرمة: المكتبة المكية، 1419هـ.

سنن الترمذي. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق: أحمد شاكر، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1415هـ.

سنن الدارمي. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: فواز زمرلي وخالد العلمي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

شرح اللمع. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشافعي.

تحقيق: عبد المجيد تركي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ.

شرح مختصر الروضة. الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1410هـ.

صفة الفتوى والمفتي والمستفتي. ابن حمدان، أحمد الحراني الحنبلي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي، 1397هـ.

العدة في أصول الفقه. الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين البغدادي الحنبلي. تحقيق: د. أحمد ابن علي سير المباركي، ط1، د.م: د.ن، 1410هـ.

فصول البدائع في أصول الشرائع. الفناري، محمد بن حمزة الحنفي. د.ط، د.م: مطبعة يحيى أفندي، 1289هـ.

الفصول في الأصول. الجصاص، أبو بكر الرازي الحنفي. تحقيق: د. عجيل بن جاسم النشمي، ط1، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1405هـ.

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي. اعتنى به: أيمن شعبان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب. أمين، محمد شوقي؛ والترزي، إبراهيم. د.ط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1410هـ.

قواطع الأدلة في أصول الفقه. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار الشافعي. تحقيق: د. عبد الله بن حافظ ابن أحمد الحكمي، ود. علي بن عباس الحكمي، ط1، د.م: د.ن، 1418هـ.

القواعد الفقهية: المبادئ ـ المقومات ـ المصادر ـ الدليلية ـ التطور. الباحسين، د. يعقوب بن عبد الوهاب. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ.

مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: مجموعة القرارات العلمية. د.ط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1963م.

مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، عبدالرحمن بن محمد العاصمي النجدي، وابنه محمد. ط1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 1415هـ (مصورة عن طبعة الحكومة 1399هـ).

المستصفى من علم الأصول. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الشافعي. د.ط، بيروت: دار صادر، مصورة عن الطبعة الأميرية، بولاق، 1322هـ.

المسند. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ.

مشروع الجامع الكبير لكتب التراث العربي والإسلامي. د.ط، الأردن: مركز التراث للبرمجيات، د.ت.

المعجم الكبير. مجمع اللغة العربية، ط1، القاهرة: الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، 1421هـ.

معجم الصواب اللغوي. عمر، أحمد مختار. ط1، بيروت: عالم الكتب، 1429 هـ.

معجم اللغة العربية المعاصرة. عمر، أحمد مختار عبد الحميد. ط1، بيروت: عالم الكتب، 1429 هـ.

المغني في أصول الفقه. الخبازي، أبو محمد عمر بن محمد الحنفي. تحقيق: د. محمد مظهر بقا، ط2، مكة المكرمة: مركز إحياء التراث العربي، جامعة أم القرى، 1422هـ.

مقاييس اللغة. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا. تحقيق:

عبدالسلام محمد هارون، ط1، بيروت: دار الفكر، 1399هـ.

المكنز الإسلامي: قائمة مصطلحات علوم الدين الإسلامي والعلوم الأخرى. الصواف، عزت محمد الصواف، د.ط، المدينة المنورة: من إصدارات عمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، 1403هـ - 1983م.

المنثور في القواعد. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي. تحقيق: فائق أحمد محمود، د.ط، الكويت: مؤسسة الخليج، بإشراف وزارة الثقافة والشؤون الإسلامية بالكويت، 1408هـ.

نظم المتناثر من الحديث المتواتر. الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر الفاسي. ط2، مصر: دار الكتب السلفية، د.ت.

الواضح في أصول الفقه. ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد الحنبلي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ.

ثانياً: المصادر الحاسوبية:

برنامج جامع الفقه الإسلامي، القاهرة: شركة حرف، 1419هـ.

برنامج الجامع الكبير للتراث العربي والإسلامي، الأردن ـ عمان: مركز التراث للبرمجيات، 1425هـ.

برنامج معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، الأمارات العربية المتحدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، 1434هـ.

برنامج المكتبة الشاملة، الإصدار 3.51.

ثالثاً: البحوث والدوريات:

استخدام تقنية الحاسب في العلوم الإسلامية والعلوم المساندة: أحكامٌ وضوابط، آل سيف، عبد الله بن مبارك ، منشور على موقع الألوكة *www.alukah.net*.

استراتيجيات وأنماط التطبيقات الحاسوبية المستخدمة في خدمة الفقه الإسلامي، عثمان، عبد الرحمن؛ ومأمون، سعد؛ والرويلي، متعب الرويلي. ماليزيا: المؤتمر الدولي للتطبيقات الإسلامية في علوم الحاسب، 2013م.

بحوث ندوة استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية. البنك الإسلامي للتنمية تحت إشراف مجمع الفقه الإسلامي، ط1، جدة: مركز المعلومات في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1412هـ.

A.M. Mutawa, Suha Mohammad Al-Terkait, «Al Usouly: An Expert System in the Origins of Islamic Jurisprudence Domain» Kuwait Journal of Science and Engineering (KJSE), vol 38(2B), issue 1.

رابعاً: مواقع الشبكة العنكبوتية:

www.ahlalhdeeth.com.
www.answers.com .
www.arabia-it.com.
www.aljamea.net.
www.dmoz.org.
www.feqhweb.com.
www.harf.com.
www.islamtoday.net.
www.islamweb.net.
www.kiu.org .
www.kt-b.com.
www.liveislam.net .
www.osolfqh.com.
www.sakhr.com.
www.shamela.ws.
www.taaseel.com.
www.turath.com.
www.waqfeya.com.
www.qawaidfiqhiyyah.blogspot.com.
www.majles.alukah.net.
www.google.com.
www.wtec.org.

* * *